د٠ طارق إبراهيم محمد أحمد

الاسْتِدْلَالُ بِعَدَمِ النَّظِيـر فِي التُّراثِ النَّحْـويِّ العَرَبِيِّ
دِرَاسَة تَحْلِيـلِيَّة

د٠ طارق إبْرَاهِيم مُحَمَّد أَحْمَد (*)

المُقَدِّمَــة:

الحَمْدُ لله تعالى عَنِ النَّظِيـرِ والشَّبِيهِ والمَثِيـلِ، وتَنَزَّهَ عن الصَّاحِبَةِ والوَلَدِ، وَلَمْ يَكُنْ لَـهُ وَلِـيٌّ مِـنَ الـذُّلِّ، خَلَـقَ الإنسـانَ عَلَّمَـهُ البيـانَ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ الأتَمَّـانِ الأكْمَـلَانِ عَلَـى نَبِيِّنـا وحَبيبِنَـا مُحَمَّدٍ صَـلَّى اللهُ عليـه وعلـى آلِـهِ وَصَـحْبِهِ الطَّيِّبِـين الطَّاهِرِين وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كثِيرًا، وبَعْدُ:

إنَّ الاستقراءَ منهجٌ عِلْمِيٌّ مُحْكَمٌ يعتمد على تتبُّعِ كَلَامِ العربِ المُحْتَجِّ بِهِ شِعْرًا ونثْرًا، وتَسـجِيلِ الفُرُوقِ بَـيْنَ الظَّـوَاهِرِ اللُّغَوِيَّـةِ المُخْتَلِفَـةِ، ومِـنْ ثَـمَّ وَضْـعِ القـوانينِ والقواعدِ التي يسير عليها كلامُ العَرَبِ، وتكون معبِّرةً عن نظامِ العربيَّة فِي مختلفِ مَنَاحِيهِ.

وَبِعَمَلِيَّـاتِ المُعَالجـة اللغويَّـة، وتَصْـنيف المـادَّة بَـرَزَتِ أَدِلَّـةُ النَّحْـو (التـي عُـدَّت أُصُـولَه)، وعمليَّـةُ جَمْـعِ اللُّغَـةِ (فـي زَمَـنِ وبيئـةِ الاحتجـاج اللُّغَـوِيِّ) نَفْسُـها تُسَـمَّى السَّمَاعَ، وهو رأسُ أدِلَّةِ النَّحو (واللُّغَة عمومًا)، وأَصْلُ أُصُولِها، وعَمَلِيَّاتُ دراسِتها (أي دراسـة المـادَّة اللُّغَويَّـة المجموعـة)، وتحليلهـا وتصـنيفها وبُـروز الاسـتدلال وقواعده العليا الحاكمة، والقواعد النحويَّة، وصياغة القوانين الصرفيَّة وتفسيرها قَامَ أَغْلَبُها عَلى القياس[١]؛ الذي يَقومُ على تصفُّح الأصول وإلحاق الفروع بها لعِلَّةٍ

(*) المُدَرِّسِ بِقِسْمِ النَّحْوِ والصَّرفِ والعَرُوضِ بِكُلِّيَّةِ دَارِ العُلُومِ – جَامِعَة القاهِرَة

(١) **إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَع وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع**

جَامِعَةٍ، ومِنْ ذلك معالجة الأشباه والنظائر، والحمل، ومنه حمل النظير على النظير، وغير ذلك.

وكان من الاستقراء والتصفح الوقوفُ على ظاهرة لغويَّة معينة فيطلبون بها نظيرًا (وَجَدْنَاهُ أم فقدناه)؛ ليسُنُّوا فِيه (إن وُجِدَ) سُنَّتَها، في تأثيرِها في التقعيد والحكم، أو صياغة قوانين كليَّة تنتظم جزئيَّاتٍ (تركيبيَّة أو صرفيَّة)، أو إدراجها تحت قانون موجودٍ سَلَفًا أو قاعدةٍ كذلك.

أَهَمِّيَّةُ الدِّرَاسَةِ:

تَرْجِعُ أَهَمِّيَّةُ الدِّرَاسَةِ إِلَى عَدَمِ إِفْرَادِ موضُوعِها بِبَابٍ مُسْتَقِلٍّ بَيْنَ أَبْوَابِ أَدِلَّةِ النَّحْوِ وأُصُولِهِ (السَّمَاعِ والقِيَاسِ والإِجْمَاعِ واستِصْحَابِ الحَالِ)، بَلْ جَاءَ مُفَرَّقًا فِي مُعَالَجَاتِ النُّحَاةِ، ومَبْثُوثًا فِي بُطُونِ تَصَانِيفِهم النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّةِ، فَدَعَتْ الضَّرُورةُ إلى تَصَفُّحِ مَظَانِّ مَوَارِدِهِ، والوقوفِ عَلَيْهِ فِيهَا، وَتَحْقِيقِ القَوْلِ فِيهِ، وإيرادِ بَعْضِ سِيَاقاتِهِ التَّطْبيقيَّة، مَشْفُوعَةً بِأَمْثِلَتِها، ولا سِيَّمَا أَنَّنِي لَمْ أَقِفْ عَلَى دِراسَةٍ مُعَاصِرَةٍ وَافِيَةٍ جَامِعَةٍ لِهَذَا المَوْضُوع.

مَصَادِرُ الدِّرَاسَةِ:

تعَدَّدَتْ المَصَادِرُ التي قامَتْ عَلَيها هَذِهِ الدِّرَاسَةُ مِنْ بَيْنِ أُمَّهَاتِ كُتُبِ النَّحْو والصَّرْفِ، وبَعْضِ كُتُبِ أُصُولِ النَّحْو، وَكُتُبِ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّة المُخْتَلِفَة.

خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ:

اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الدِّرَاسَةِ أَنْ تَأْتِيَ فِي مُقَدِّمَةٍ وتَمْهِيدٍ، وثَلَاثَةِ مَبَاحِث، وخَاتِمَة تَضَمَّنَتْ أَهَمَّ النَّتَائِجِ.

أَمَّا المُقَدِّمَةُ: فَقَدْ عَرَّفْتُ فِيها بِطَبِيعةِ الدِّرَاسَةِ، وأَشَرْتُ إلى أَهَمِّيَّتِها، ومَصَادِرِها، والخُطَّة المَرْعِيَّةِ لِمُعَالَجَةِ مَادَّتِهَا.

وأَمَّا التَّمْهِيدُ: فَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهِ مَعْنى الاستقراء، وعَدَمِ النَّظيرِ، والرَّابِطِ بَيْنَهُمَا.

وأمَّا المَبَاحِثُ الثَّلاثةُ: فَقَدْ تَكَفَّلَتْ بِمُعَالَجَةِ المَوْضُوعِ، بَدْءًا بالاسْتِدْلالِ بِعَدَمِ النَّظِيرِ وحُجِّيَّتِهِ، ومُرُورًا بالاسْتِدْلالِ النَّحْوِيِّ التَّطْبيقِيِّ بِهِ، وانْتِهَاءً بالاسْتِدْلالِ الصَّرْفِيِّ التَّطْبيقِيِّ بِهِ، وَلِكُلِّ عُنْوَانٍ مِنْها مَبْحَثٌ.

* المَبحَثُ الأَوَّلُ: الاسْتِدْلَالُ بعدم النظير وحُجِّيَّتُهُ.

* المَبْحَثُ الثَّانِي: الاستدلال النحويُّ التَّطبيقِيُّ بِعَدَمِ النَّظِير

* المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الاستدلال الصَّرْفِيُّ التَّطبيقِيُّ بِعَدَمِ النَّظِير

ثُمَّ خَاتِمَةٌ تَضَمَّنَتْ أَهَمَّ النَّتَائِجِ ـ تَلَاها ثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨].

**

تَمْهِيـــد

استقرَّ تعريفُ (الاستقراء) عِنْدَ النُّحَاةِ والأصُولِيِّينَ بأنَّهُ: " تَصَفُّحُ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِيُحْكَمَ بِحُكْمِها عَلَى أمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الجُزْئِيَّاتِ"، واعتمدوا على إجْراءِ الملاحظةِ على نُموذج مختار من جملة الظواهر المدروسةِ التي لا حَصْر لها، والاكتفاء بالقليل عن الكثير؛ لأنَّ إثْباتَ ما لا يدخُلُ تَحْتَ الحَصْرِ بِطَرِيقِ النَّقْلِ مُحَالٌ[١].

وأرى أنَّ الاستقراءَ كَانَ فِي جَمْعِ المادَّة اللُّغَوِيَّةِ (الخَام)، وفِيها بَعْدَ جَمْعِها (تَصَفُّحها)، ومِنْ ثَمَّ تَصْنِيفها، بِدَراستها وإعْمَالِ النَّظَرِ فيها، فالتَّقْعِيد لها.

ولا يُمْكِنُ الحُكْمُ بِعَدَمِ النظير إلَّا بالاستقراءِ، فلا نَقِفُ على مسموعٍ بنظير (أو نظائر)؛ أي بِغِيَاب دليل السَّمَاعِ هُنا، وكذلك القياس.

فإن قلت: فهل تجد لبيت الجعدي على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظيرًا؟ قيل: لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء واعمل فيما بعد على أن لا نظير له، ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئًا وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثَبَتَ قَدَمُهُ، وأخذ من الصحة والقوة مأخذَه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسًا به فليس في واجب النظر إيجاده؛ ألا ترى أن قولهم: في شنوءة شنَئي لَمَّا قَبِلَهُ القِيَاسُ لم يقدح فيه عدم نظيره نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلًا يُرَدُّ إليه ويُحْمَلُ غيرُهُ عليه[٢]".

والاستقراء يَدُلُّ عَلَى " قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر مَا لَمْ يَمْنَعُ مِنْهُ مانعٌ[٣] ".

---

(١) انظر الاستقراء النَّاقص وأثره في النَّحْوِ العربيّ: د. محمد بن عبد العزيز العُمَيْرِيني ص٥، ط. أولى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندريَّة ـ مصر، ٢٠١١م.

(٢) الخصائص ١/١٣٦-١٣٧.

(٣) السابق ١/٢٥٥.

عَدَمُ النَّظِير

النظير لغة: المِثْلُ، وقِيلَ المِثْلُ فِي كُلِّ شيءٍ. وفُلانٌ نَظِيرُكَ؛ أي مِثْلُكَ؛ لأنَّهُ إذا نَظَرَ إلَيْهِمَا النَّاظِرُ رآهُمَا سَوَاءً.

الجوْهَرِيُّ: ونَظِيرُ الشَّيءِ مِثْلُهُ. وحَكَى أبو عُبَيْدَةَ: النِّظْرُ والنَّظِيرُ بِمَعْنًى مِثْلُ النِّدِّ والنَّديدِ... وجَمْعُ النَّظِيرِ نُظَرَاءُ، والأنْثى نَظِيرةٌ، والجمعُ النَّظائِرُ في الكلام والأشياء كُلِّها.

والنظائرُ جَمْعُ نَظِيرة، وهي المِثْلُ والشِّبْهُ في الأشكالِ، والأخلاق، والأفعال، والأقوال...

وناظرتُ فلانًا بِفُلانٍ؛ أي جَعَلْتُهُ نَظِيرًا لَهُ(١).

وَهَذَا نَظِيرُ هَذَا، مِنْ هَذَا القِيَاسِ; أَيْ إِنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِ وَإِلَى نَظِيرِهِ كَانَا سَوَاءً(٢).

وَيَقُولُونَ: هَذَا شَيْءٌ هَجْرٌ، أَيْ لَا نَظِيرَ لَهُ، كَأَنَّهُ مِنْ جَوْدَتِهِ وَمُبَايَنَتِهِ الْأَشْيَاءَ قَدْ هَجَرَهَا(٣).

ومما يُلحَظُ من معانيه أنَّه واحدُ بابه؛ فـ (وَحَدَ) الوَاوُ وَالحَاءُ وَالدَّالُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الِانْفِرَادِ. مِنْ ذَلِكَ الوَحْدَةِ. وَهُوَ وَاحِدُ قَبِيلَتِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِثْلُهُ، قَالَ:

يَا وَاحِدَ العُرْبِ الَّذِي مَا فِي الْأَنَامِ لَهُ نَظِيرُ(٤)

---

(١) لسان العرب: لابن منظور الإفريقيّ (نظر) ٤٤٦٧ و٤٤٦٨، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير، محمد أحمد حسب الله،

وهاشم محمد الشَّاذليّ، وسيِّد رمضان أحمد، طبعة دار المعارف، بمصر، بدون.

(٢) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ٤٤٤/٥، تحقيق: عبد

السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) السابق ٣٥/٦.

(٤) السابق ٩٠/٦.

وقَدْ يَكُونُ النَّظِيرُ أخَصَّ من المِثْلِ، وكَذَا النِّدُّ فإنَّهُ يُقالُ لِمَا يُشَارِكُهُ فِي الجَوْهَرِ فقط، كَذَا الشِّبْهُ والمُسَاوي والشِّكْلُ.

وأعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ للمشابهةِ المِثْلُ[١].

والمماثلة اتِّفَاقهمَا فِي النوعية وَقد يُرَاد من المشاكلة التناسب الْمُسَمّى بمراعاة النظير، أَعنِي جمع أَمر مَعَ أَمر يُنَاسِبه لَا بالتضاد[٢].

والنقيض يجْرِي مجْرى مَا يناقضه كَمَا أَن النظير يجْرِي مجْرى مَا يجانسه[٣].

والموازاة اتِّفَاقهمَا فِي جَمِيع المَذْكُورَات، والمناسبة: أَعم من الجَمِيع، والمضاهاة: شُعْبَة من المُمَاثلَة[٤].

ولا يُشْترطُ إطلاقُ المماثلة بالمساواة من جَمِيع الوُجُوه، لِأَن أهل اللُّغَة لم يمتنعوا عَن القَوْل بِأَن زيدًا مثل عَمْرو.

وَفِي " الفِقْه ": إِذا كَانَ يُسَاوِيه فِيهِ ويسد مسده وَإِن كَانَ بَينهمَا مُخَالفَة كَثِيرَة صُورَة وَمعنى.

إِنَّمَا تقع إِذا كَانَ فِي وصف وَاحِد يصلح أَحدُهمَا لما يصلح لَهُ الآخر لَا فِي جَمِيع الوُجُوه.

واصطلاحًا: النظير " هو الشَّبيهُ بما له مِثْلُ معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدِّي نظير الفعل الذي لا يتعدَّى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من

(١) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي
(ت ١٠٩٤هـ) ص ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
(٢) السابق ص٨٤٣.
(٣) السابق ص ٧٥٠.
(٤) السابق ص ٨٤٣.

المصدر، وغير ذلك من وجوه استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال[١]".

وبناءً عليه فمعنى عدمِ النَّظير اصطلاحا: انتفاء المثليَّة والشَّبه بألا يكون للشيء نظائرُ في بابه، بمعنى: انتفاء وجود مسموع بما هو مثله (فرد مسموع)، يمكن إجراؤه عليه أو حمله أو قياسه عليه.

يعني وجود نظير لما يُرَادُ إدخاله في اللغة بوصفه من سنن العربية وقوانينها وجاريًا على طرقها، وعدمُهُ ينفيه، فمتى ما وجد نظير لتركيبٍ، أو بنيةٍ صرفيَّةٍ في اللغةِ ألحقا بها وإن لم تنطق بهما العرب، فإنه قياسُ كلامهم.

نحن إذًا نتكلم عن ثبوت نظيرين بوجود أحدهما تحقيقًا في اللغةِ يثبت نظيره ويُجْرى مجراه، ونفي أحدهما من اللغة (لم يتكلموا به) حاكِمٌ بالبطلان على ما يرادُ حملُهُ على مفترضٍ أو متوقع (لم يثبت بالاستقراء) وإجراؤُهُ عليه؛ فانتفاءُ النظير انتفاءٌ لما كان يمكنُ جعلُه نظيرًا له لو ثبت.

إذًا نحن نتكلم عن موجود ومفقود بنظر في اللغة (المسموع) وما ليس مستعملا ونجد بنظر فيه مع النظر الأول أنه قد يجري على سنن العربية، فبالتماس نظير له في اللغة فبوجوده فيها يدخل هذا فيها، وبنفيه ينفى.

الوزِانُ، بِالكَسْرِ: فِي الأَصْل مَصْدَرُ وَازَنَ، وَقد يُطلق على مَا يُوزن بِهِ، وَهُوَ مُخْتَار السَّيِّد. وَقد يُطلق على النظير بِاعْتِبَار كَون المصدر بِمَعْنى الفَاعِل، وَقد يُطلق على مرتبَة الشَّيْء إِذا كَانَ مُتَسَاوِيًا[٢].

---

(١) رسالة الحدود: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبي الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) ص٧٢، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

(٢) الكليات ٩٤٦.

الأَحْكَام اللُّغَوِيَّة لَا يُمكن إِثْبَاتهَا بِمُجَرَّد المناسبات العَقْلِيَّة القياسية بل لَا بدّ من أَن تكون مُعْتَبَرَة فِي الاستعمالات اللُّغَوِيَّة.

وقد يكون النظير في العمل النحوي بحمل أداة على أداة في عملها بجامع معنوي بينهما، كحمل (مَا) على (لَيْسَ) في عملها باعتبار شبهها بها في كونهما لنفي زمان الحال.

وعدم النظير بنفي الشبه ومن ثم نفي العمل.

وقضية النظير تقع في قضية الشبه في النحو، وهي تضطلع بجزء كبير من تفسير النحو، وعدمُهُ عدمه.

والشَّبَهُ (أو المماثلة أو التناظر) قد يكونُ في اللَّفظ، أو المعني، أو اللَّفظ والمعنى معًا، وهذا يكون بالدراسة الاستقرائيَّة الصَّرفية الدلاليَّة (كما أشرت سلفًا)؛ فَيُنْظَرُ المثليَّة أو انتفاؤُها (في الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة)، فتنظر المثليَّة أو انتفاؤها من ناحية الوزن الصرفي، وناحية التجرد والزيادة، ونواحي الصِّحَّة والاعتلال، والتعدي واللُّزوم، و زمن الفعل، والبناء للمعلوم أو البناء للمجهول، إلخ ...

كذلك في المصادر والمشتقات، وغير ذلك من الصيغ، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتصغير والنَّسب، وصولًا إلى الإعلال والإبدال.

كذلك تنظر المثليَّةُ أو انتفاؤها في النحو والدلالة: العلاقات النحوية (التراكيب الصحيحة أو الاستعمالات الصحيحة التي تكلمت بها العربُ، والتراكيب الخاطئة)، وسلوك المواقع الوظيفيَّة المختلفة في التركيب النحويّ، والعمل أو تقييده أو امتناعِه، والمانع والمقتضي، وعوارض التركيب، إلخ... .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الاستدلال بعدم النظير وحُجِّيَّتُهُ

مصطلح الاستدلال

الاستدلال لُغَةً: طَلَبُ الدَّليلِ(١). والدَّليل: مَا يُرشِدُ إلى مطلوبٍ. وقيل: معلومٌ يُتَوَصَّلُ بصحيحِ النَّظَرِ فيهِ إلى عِلْمِ مَا لا يُعْلَمُ في العادةِ اضطرَارًا(٢).

المَفْهُومُ المَنْطِقِيّ للاستدلالِ هو: " تكوينٌ أو تأليفٌ بينَ مجموعَةِ مِنَ القضايَا للوصولِ إلى نتيجَةٍ مُعَيَّنَةٍ"(٣).

وهو في عُرْفِ أهْلِ العِلْمِ تقريرُ الدَّليلِ لإثباتِ المدلولِ(٤).

والاستمداد للاستدلال يكون من الاستقراءِ والاستنباطِ، مع العمليات العقلية، والبناءِ الفكريِّ المعرفيِّ للنُّحَاةِ، وجميعُ ذلك بَنَاتُ بيئتهم اللغويَّةِ.

والاستدلال من اللُّغَةِ مأخوذٌ، لأنَّه حصيلة دراسة العلاقات النحويَّة، والمباحث الصرفية، والإحاطة العلميَّة بالنظَام النحويّ لِلُّغَةِ العربيَّةِ، وكلاهما الجانبُ المُضمرُ من القانونِ المتحكِّمِ في النظامِ المُتَكَشِّفِ بالملاحظةِ والاستنباط؛ وما يكون رَهْنًا بالاستعمالِ اللُّغَوِيِّ؛ صادرًا عنه؛ ممَثِّلًا لأحكامِهِ.

والوقوف على وجود النظائر والأشباه أو تغليب الظن بعدمها يستدعي النَّظَرَ في العلاقاتِ، والأحكام الجزئيَّة المتعلِّقَةِ بعناصرِ النِّظَامِ التَّركيبيِّ النحويِّ، والأحكام الصرفية، وفاعلية عمليات التحليلِ، والتعليلِ، والتفسيرِ، والتوجيهِ، حتى تتحقق عملية الاستدلال بالنظير أو عدمه.

---

(١) الكليات ١١٤.

(٢) الإغراب في جدلِ الإعراب مع لمع الأدلَّة في أُصول النحو: لابن الأنباريِّ ٤٥، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريَّة،١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

(٣) المنطق: لمحمد رضا المظفَّر ١٨٧، ط. ١١، إيران ١٤٢٥هـ .

(٤) الكليَّات ٢٩٤.

ومن أدلة النحو عدم النظير، ومعنى الاستدلال به: نفي ثُبُوت حُكْمٍ نَحْويٍّ بِقياسٍ، لعدم وجود دليل الإثبات؛ فهو إذًا دَلِيلٌ عَدَمِيٌّ، ولَهُ صِلَةٌ وُثْقَى بالمسألة الأصولية الخلافيَّة: هل على النَّافي دليلٌ[١]؟

قال السيوطي في الاستدلال بعدم النظير: ولم يذكره ابن الأنباري[٢] وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلًا على النفي[٣] لا على الإثبات.

وقد استدل المازنيُّ ردًّا على من قال (إنَّ السِّينَ وسَوْفَ ترفعانِ الفِعْلَ المضارع): بأنا لم نَرَ عاملًا في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٤] [الضحى:٥].

فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله[٥].

أَمَّا إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب الكتاب[٦] فإنه حكى فيما جاء على فِعِلٍ "إبِلًا " وحدها ولم يمنع الحكمَ بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه[٧].

---

(١) انظر هذه المسألة فِي لُمَع الإدِلَّة ص١٤٢.

(٢) لم يذكره في أدلة النحو الأصولية، غير أنَّه يدرجه في كلامه في قضايا متعددة.

(٣) أي: للحكم المُدَّعَى إثباتُهُ. انظر هامش الإصباح في شرح الاقتراح: د. محمود فجال ص٣٦٩، ط. أولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ص٣٦٩، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. وانظر الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي ٨٣/٢، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط. أولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م.

(٥) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ) ١٩٨/١، تحقيق: محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. رابعة.

(٦) يعني كتاب سيبويه. وانظر الكتاب ٢٤٤/٤ يقول: "ويكون فِعِلًا في الاسم نحو إبل. وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره". الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. ثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٧) الخصائص: ١٩٨/١.

وقال الخضراوي: " إذا ورد شيء حمل على القياس وإن لم يوجد له نظير[١]".

وهذا يعني أنَّه إنما يكون دليلًا على النفي لا على الإثبات، وإنما يُستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجةِ إليه[٢] .

مثال لما ليس فيه إلا الأنس بالنظير

فعَنْ بَعْضِ أحكام المثلين؛ متى يكونان أصلين، ومتى يكون أحدهما زَائِدًا؟

والقول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيهما هو؟

" فمذهب الخليل في ذلك أن الأوّل منهما هو الزائد، ومذهب يونس – وإياه كان يعتمد أبو بكر– أن الثاني منهما هو الزائد، وقد وجدنا لكلٍّ من القولين مذهبًا، واستوسعنا له بحمد الله مضطربًا. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو حَوْقَلَ، ويَاءِ بَيْطَرَ، وجعل يونسُ الثانيةَ منه كواوِ جَهْوَر[٣]، ودَهْوَر[٤]. وجعل الخليل باءَ جَلْبَبَ الأولى كواو جَهْوَر ودَهْوَر، وجعل يونسُ الثانيةَ كيَاءِ سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ. وهذا قدر من الحجاج مختصر وليس بقاطع، وإنما فيه الأنس بالنظير لا القطع باليقين[٥] ".

" فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير؛ ألا ترى إلى عِزويت[٦]، لَمَّا لَمْ يقم الدليل على أن واوَه وتاءَه أصلان احتجتَ إلى التعلُّلِ بالنظير، فمنعت

(١) الاقتراح ص ٣٧١.
(٢) انظر الخصائص ١٩٨/١.
(٣) هو اسم موضع.
(٤) يقال: دهوره: قذفه في مهواة.
(٥) الخصائص٦٣/٢.
(٦) ذكره سيبويه في الكتاب ٤/ ٣١٦ وفسره ثعلب بالقصير، وقال ابن دريد: اسم موضع. انظر معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦هـ) ١١٩/٤، ط. ثانية، دار صادر، بيروت،١٩٩٥م.

من أن يكون (فِعويلا) لما لم تجد له نظيرًا، وحملته على (فِعليت) لوجود النظير وهو عِفْرِيت ونِفْرِيت[١].

وأمَّا إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أندلس[٢]: إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما (أنفعُل) وإن كان مثالا لا نظير له، وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيءٌ على " فعلَلُل" فتكون النونُ فيه أصلًا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أنَّ النونَ زائدةٌ فقد برد في يدك ثلاثةُ أحرف أصول وهي الدال واللام والسين، وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النونُ أصلًا والهمزة زائدة؛ لأنَّ ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مدحرج وبابه؛ فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على أنْفَعُل وإن كان هذا مثالا لا نظير له.

فإنْ ضَامَّ الدليلَ النظيرُ فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنون عنبر[٣]. فالدليل يقضي بكونها أصلًا؛ لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضًا معك وهو (فعلَل) وكذلك القول على بابه، فاعرف ذلك وقس[٤]".

---

(١) والعِفْرِيت مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: المُبَالِغُ. يُقَالُ: فُلَانٌ عِفْرِيتٌ نِفْرِيتٌ وعِفرِيةٌ نِفْرِية. اللسان (عفر). وَرَجُلٌ عِفْرٌ نِفْرٌ وعِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وعِفْرِيتٌ نِفْرِيتٌ وعُفارِيَةٌ نُفارِيَةٌ إِذا كَانَ خَبِيثًا مارِدًا. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَرَجُلٌ عِفْرِيَتَةٌ نِفْرِيَتَةٌ فَجَاءَ بِالهَاءِ فِيهِمَا، والنِّفْرِيتُ إِتباعٌ للعِفْرِيت وتوكيدٌ. اللسان (نفر).

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة، وفي معجم البلدان بفتحها. ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس: "ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرفه، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجي في شرح الشفا أن ضم الدال لغة، وأما ضم الهمزة فلا قائل به". محمد علي النجار.

(٣) من معانيه الشجاع والذباب.

(٤) الخصائص ١٩٩/١.

وقال الخضراوي: " إذا ورد شيء حمل على القياس وإن لم يوجد له نظير(١)".

ومعنى هذا أن النظير يثبت به حُكْمٌ نحويٌّ وأنَّ عَدَمَهُ ينفيه، والقائل بحُجِّيَّةِ هذا الدَّليلِ من النحاة أوْرَدَ ذِكْرَهُ في مواضعِهِ من كُتُبِهِ، وتعليل قبوله لِمِثالٍ ما لثبوت نظيره ونفي آخَر لعدم نظير له موجودٌ في كلامهم، كقولهم: " والمصِيرُ إلى ما له نظير أولى من المصيرِ إلى ما ليس له نظير(٢)"، وقولِهم: " إذا أدى القول إلى ما لا نظير له وجب رفضُهُ واطِّرَاحُ الذَّهَابِ إليه(٣)".

" والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره(٤)".

والخلاصة: لا يلزم النظر أو البحث عن نظيرٍ أو عدمه إذا قام الدليل على شيء؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجةِ إليه، فإنْ ضَامَّ الدليلَ النظيرُ فلا مذهب بك عن ذلك، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير.

وَعَدَمُ النَّظِيرِ يَعْني أنَّهُ لا يُوجَدُ مَسْمُوعٌ بِمِثْلِهِ، ولا يكون نظيرًا لِمَفْقُودٍ، أو مَعْدُومٍ. وعليه فَإنَّه يمتنعُ القياسُ؛ لأنَّ قياسَ النُّصُوصِ أمْرانِ:

الأوَّلُ: الصِّيَغُ والمُفْرَدَاتُ غَيْرُ المنقولةِ .. فَإنَّها تُلْحَقُ بالصِّيَغِ والمفردات المنقولة وتُعامَلُ معاملةَ مَا تُلْحَقُ بِهِ، وبِذَلك تصبح جزءًا من النشاط اللغويِّ.

---

(١) الاقتراح ٣٧١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ١/١٠ و٢٠ و٢/٥٢٧ و٥٧١، ط. أولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

(٣) الخصائص ١/١٠٥-١٠٦.

(٤) شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ٣/٢٨٣، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط. أولى، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

والصِّيغُ والمفرداتُ المنقولةُ هي النظائر التي يمكن الحملُ عليها، فإنْ عَدِمَتْ، قيل بعدم النظير وامتنع القياسُ، فالخليل وسيبويه يريان أنَّ (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[١])، وأبو الحسن الأخفش يُجِيزُ أنْ تبني على ما بنتِ العربُ[٢]، فلا بُد إذًا في هذا أن يكونَ لهم كلام، وأبنية، فإن عَدِمَا امتنعَ القياسُ.

الثَّاني: الاشتقاقاتُ غَيرُ المسموعةِ، فإنَّها تُلْحَقُ بالاشتقاقات المسموعةِ، وعلى هذا تُبْنى من المادة اللغويَّةِ المحفوظةِ اشتقاقات المختلفة، رُبَّما لم تُسْمَعْ كلُّها أو بَعْضُها[٣].

والاشتقاقات المسموعة هي النظائر التي يمكن الحملُ عليها، فإنْ عَدِمَتْ، قيل بعدم النظير وبجواز القياسِ (الحملُ) من عدمِهِ اتجاهان:

الأوَّل: متطوِّرٌ يقبلُ هذا النوعَ منَ التصرفِ؛ معلِّلًا له بأنَّهُ يُثري اللُّغَةَ، وعلى رأس هذا الاتجاهِ الأخْفَشُ، فإنَّه يجِيزُ أن تبنيَ " على أيِّ مثالٍ سألْتَهُ، غذا قُلْتَ له: ابنِ لي من كذا مثلَ كذا، وإن لم يكن من أمثلة العربِ[٤] ".

والثاني: يرى ضرورة الاقتصارِ على المنقول بالفعل من الاشتقاقات، وأنَّه ليس لنا أن نبنيَ على ما نشاءُ، بل نتوقف عند البناء على المحفوظِ المنقولِ الذي أقرته

(١) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني): لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ص١٨٠، دار إحياء التراث القديم، ط. أولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
وقد نُسِبَ إلى غيرهما كما في المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ٩١/١، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. أولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ،
والاقتراح ص٢١١.
(٢) المنصف ص١٨٠.
(٣) أصول التفكير النحويِّ: د. علي محمد أبو المكارم ص٨٧، ط. أولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.
(٤) المنصف: ص١٨٠ .

اللغةُ واطَّرَدَ في أساليبها وتراكيبها. فهو اتِّجاهٌ محافظٌ إذًا يتحرى الدِّقَّةَ في استخدامِ المادة اللغويَّة المحفوظةِ والإفادةِ منها(١) .

" ما لم يكن في كلام العرب فليس له معنًى في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قومٍ، ليس له في امثلتهم معنًى(٢)".

" والقياسُ ألَّا يجوزَ إلَّا أن تبنيَ على امثلةِ العرب؛ لأنَّ في بنائكَ إيَّاهُ إدخالًا له في كلامِ العَربِ(٣)".

وتعليل ما تقدم ذكرُه آنفًا: " وليس لأحَدٍ أن يقولَ هَلَّا جاءَ من الأمثلة ما لم يَجِئْ ؟ لأنَّ هذا كان يكونُ بابًا غَيْرَ مُدْرَكٍ، وإنما سبيله أن يُذْكَرَ ما جاء ويُضْرِبَ عما لم يجِئْ فلا يذكرُهُ إلَّا أن يكونَ امتناعُهم منه لعلة، لأنَّك إنَّما تفسِّرُ أحكامَ لغتهم، لا ما لم يَجِئْ عنهم، ولأنَّك لو ذهبت تَذْكُرُ أحكامَ ما لم يَجِئْ لكنت قد شرعتَ في تفسيرِ ما لم ينطقْ به عَرَبِيٌّ، وكان ذلك يكونُ تخليطًا وهوسًا؛ لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغُلًا عَمَّا هو باقٍ في العدَمِ(٤)".

حملهم الشيء على حكم نظيره

وكراهية أن يُخْرَجَ إلى مَا لا نظيرَ له وما ليس في كلامهم

العلَّة في طَرْدِ الباب على وتيرةٍ واحدةٍ، في نحو حذْفِ واوِ الفِعْلِ المِثَال (الواويّ) المضارع في قولهم: (أَعِد، ونعد، وتعد) وإن لم تكن هناك ياء؛ لأنهم لو

(١) أصول التفكير النحوي ص٨٨.

(٢) المنصف: ص١٨٠.

(٣) السابق ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤) السابق ص١٨١.

قالوا: "أنا أوعد، وهو يعد" لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو، فحُمل ما لا علة فيه على ما فيه علة.

فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم " أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم[١] ".

وهذا معنى قولهم: (كراهية أن يُخْرَجَ إلى ما ليس في كلامهم) " وقد كان القياس إذ غَيَّرُوا (فَعَلت) أن يغيروا (افتعلت، وانفعلت) ولكن امتنعوا من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له، ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن يقولوا: "اخْتِزْت، واعْتُدْت، وانقُدْت" ولكن هذا لا يقال لما ذكرنا[٢] ".

علاقة إسقاط الدليل بعدم النظير

وذلك كقول أبي عثمان: " لا تكون الصفةُ غيرَ مفيدة فلذلك قلت: مررت برجل أفعل[٣]؛ فصرف (أفعل) هذه لما لم تكن الصفة مفيدة. وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة. وذلك كقولك في جواب من قال رأيت زيدًا: آلمنيّ[٤] يا فتى فالمنيّ صفة، وغير مفيدة.

---

(١) السابق: ص١٩١.

(٢) المنصف ص٢٩٣.

(٣) أي تكنى به عن صفة زنتها أفعل كأحمق.

(٤) تريد السؤال عن نسبه، والمني منسوب إلى من. وكأنك قلت آلقرشي؟ أو البكري؟ والأكثر في هذا قراءته بهمزة الاستفهام . وانظر الكتاب ٤١٥/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ٣/ ٢٦٨، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

ومن ذلك قول البغداديين[١]: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره؛ نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته. فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدًا عاد عليه، فارتفع بذلك العائد. وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم: فنحن نقول: زيد هل ضربته، وأخوك متى كلمته ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجد[٢] أن من الصفات ما لا يفيد وكان ذلك كسرًا لقوله؛ كذلك قول هؤلاء: إن كل عائد على اسم عار من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عار من العوامل وهو غير رافع له، فهذا طريق هذا[٣]".

" وكذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، وكلتي: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت، وليست للتأنيث. إنما التاء في ذية، وكية، واثنتان وابنتان، للتأنيث.

فإن قلت: فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظًا؟ قيل: إذا قام الدليل لم يلزم النظير.

فإن قلت: فإنا لا نعرف في الكلام تركيب "س ي د " فهلا لما لم يجد[٤] ذلك، حمل الكلمة على ما في الكلام مثله وهو ما عينه من هذا اللفظ واو، وهو السواد، والسودد[٥]، ونحو ذلك؟

---

(١) ونُسِبَ مَرَّةً أخرى إلى الكوفيين.

(٢) من قولهم: أوجدته مطلوبه: أظفرته به، أي حصل له هذا الأمر، وهو يرد عليه.

(٣) الخصائص ١/٢٠٠.

(٤) أي سيبويه، وكذلك قوله "حمل" يريده أيضًا.

(٥) في اللسان: "السود".

قيل: هذا يدلك على قوة الظاهر عندهم وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة، وتنتظمه القضية، حكم به وصار أصلًا على بابه. وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألَّا[١] يُحْكَمَ به حتى يوجد له نظير. وذلك أن النظير –لعمري– مما يؤنس به فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا[٢]".

هلِ المشكوكُ في ثبوته أواطِّرَادِهِ في حكم عدمِ النظير؟

على قولين:

الأوَّلُ: أنَّ الأصْلَ المختلفَ فيه إذا قام الدليلُ عليه صار بمنزلة المُتَّفَقِ عليه[٣]".

وعليه سيكونُ نظيرا وأصْلًا يُحْمَلُ عليه.

الثاني: رفضُهُ فيكون من عدم النظير؛ لأنَّ اعتباره نظيرًا وأصلًا يقاسُ عليه يُفضي إلى محال؛ وذلك لأنَّ المختلَفَ فيه فرعٌ لغيرِهِ، فكيفَ يكون أصْلًا والفرع ضِدّ الأصلِ؟ فضلًا عما فيه من مخالفةٍ للواقع اللغويِّ، وتجافيه عن المنهج السليم في البحث النحويِّ.

وهنا يَرِدُ على هذا أنَّ الخلل في إثبات النظير بالشك فيه وجعله في حكم عدم النظير، وجعله دليلًا مع الشك فيه لا يقومُ دليلًا؛ لأنَّ ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال!

وَضْعُ الكلامِ على غَيْرِ مَا وضَعَتِ العَرَبُ، وهو مما استكرهه النحويون، وهو قبيحٌ وهذا من عدم النظير ابتداءً، حتَّى تُجْرِيَهِ على مَا أجرتْهُ العرَبُ، " وذلك قولك: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتبًّا لك ووَيْحًا. فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ، وجعلوا (ويحٌ) بمنزلة التَّبَّ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ.

(١) المصدر المؤول فاعل "يلزم".
(٢) الخصائص ٢٥٣/١.
(٣) لمع الأدلة: للأنباريّ ص ١٢٥.

ولا بُدَّ لـ (وَيْحٍ) مع قبحها من أن تُحْمَلَ على (تب)، لأنها إذا ابتدأت لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ، وإذا حملتَها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قُبْحِها. فإذا قلتَ: (وَيحٌ له) ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ؛ لأن تبًّا إذا نصبتَها فهى مستَغنيةٌ عن (لَك)، فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ: وتبًّا لك، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ.

فأمْا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة (وَيْحٍ)، ولا تُشبهها لأنَّ تبًّا تَستغني عن (لَكَ) ولا تَستغني (وَيْحٌ) عنها، فإذا قلتَ: (تبًّا له ووَيْحٌ له) فالرفعُ ليس فيه كلامٌ، ولا يَختلف النحويّون فى نصبِ التبّ إذا قلت: وَيحٌ له وتبّا له. فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ فى تبّ فيما ذكرنا أحسنُ، لأنّ (له) لم يَعمْلْ فى التبَّ[١] ".

هل الأصول المرفوضة أو المهجورة في حكم عدم النظير؟

الإخبارُ عن (سبحان الله) يَصِحُّ كما يصِحُّ الإخبارُ عن البراءة من السُّوءِ، لَكِنَّ العَرَبَ رَفَضَت ذلك، " كما أنَّ (مَذَاكِيرَ) جمعٌ لمفردٍ لم يُنطَقْ به، وكذلك (لُيَيْلَة) تصغيرٌ لشيْءٍ لم يُنطقْ به، و(أُصَيْلان) تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان أصلُه أن ينطقَ به، كذلك (سبحان الله) إذا نظرتَ إلى معناه وجدتَ الإخبارَ به صحيحًا، لَكِنَّ العَرَبَ رَفَضَتْ ذلك، كذلك (لَكَاع، ولُكَع)، وجميع الأسماءِ التي لا تُسْتَعْمَلُ إلَّا في النِّداءِ إذا رجَعْتَ إلى معانيها وجدتَ الإخبارَ ممكنًا فيها بدليل الإخبار عمَّا هي في معناه، لكنَّ العربَ رفضت ذلك[٢]".

... وجواب كيف هذا وأمثاله: "أنَّهُ جاء على تقديرِ شيءٍ رُفِضَ، ولم ينطق به، واسْتُغْنِيَ عنه بهذا الذي وُضِعَ مكانَهُ، وهذا ـ وإن كان فيه بُعْدٌ ـ إذا أنت تدبَّرْتَهُ وجدتَ له نظائر[٣]".

---

(١) الكتاب: ٣٣٤/١.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١هـ) ١٦٨/١، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

(٣) السابق ١٦٩/١.

خُلاصَـــةٌ

يلزم من الاستقراء النَّاقِصِ، وليس ثَمَّ سبيلٌ غَيْرَهُ أن يَكُونَ قَدْ أصابَ الفَوْتُ طائفةً من اللغَةِ فِي اللهجاتِ الفصيحة للعربيَّةِ عَدَا لُغَةَ قُرَيْشٍ التي جعلها العلماء المرجعية والمعيار، وأمَّةُ العرب أمة أمية لا تكتب، ولم تكن تدون، والعربي الذي كان يتكلم اللغة على سجيَّته هل كان على ذُكْرٍ مِن أنظمتها؟ بناءً على هذا الطَّرْحِ أرى أنَّ القَوْلَ بِعَدَم النَّظير يكونُ بغلبة الظَّنِّ من قِبَلِ العَالِمِ في ضَوْءِ استقرائِهِ هو الذي يبقى ناقِصًا، وإلَّا تكلَّف عِلْم الغَيبِ، أو ادَّعى الاستقراءَ التَّام ! وكلاهما لا سبيل إلى القول به.

كان العرب في مجموعهم هم النظام، ثُم تطوَّر الوعيُّ في أحفادهم باللغة حتَّى اكتشفوا أنظمتها وصاغوها فيما وصل إلينا من أصولها وقواعدها وفروعها، وإن لم تُجمعِ اللغةُ كاملةً (استقراؤها ناقصٌ) صار عند العلماء وعي كبيرٌ بالنظام الذي اكتشفوه منها (وإن لم يكونوا واضعيه)، أو وعيٌ كبيرٌ بِجُلِّ النِّظامِ، وأنَّ مَا فاتَ وكان مجهولًا (ما لم يُجمعْ أو كان ناقِلُه مجهولًا) لم يُؤَثِّرْ فِي إستكشاف النظام، والاهتداء له، وتقعيد قواعده، وتفسيره، والتعليل لأحكامه، وبناءً على هذا الطَّرْح الأخير أمكن أن يُصَارَ إلى القولِ بِعَدَمِ النَّظير باطمئنانٍ .

وهذه الرُّؤية ذاتُ الحَدَّيْنِ هي ما وراءَ قَولِهم: وإنما يُستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجةِ إليه[١] .

**

(١) انظر الخصائص ١/١٩٨.

المبحثُ الثَّاني

الاستدلال النحويُّ التَّطبيقِيُّ بِعَدَمِ النَّظِير

امتناعُ التثنيةُ والجمعُ من نظير يدل إعرابُه على مثل إعرابهما

لَمَّا كانتِ الألفُ والياءُ في التثنية والواوُ والياءُ في الجمع هن حروف الإعراب كالألف في(حُبْلَى) والنصب والهاء في (قائمة) وغير ذلك من الحروف التي هي أواخر الكلمة، فإن قيل: بناءً على هذا ينبغي أن لا يتغيرن في حال الرفع والجر، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها في هذه الأحوال.

" فالجواب في ذلك أن التثنية والجمع خَاصَّةٌ ينفردان بها، فَاسْتَحَقَّا من أَجْلِهَا التَّغْيِيرُ، وهي أن كل اسم معتل لا تدخله الحركاتُ فله نظير من الصحيح تدخله الحركات، نحو: قَفَا وعَصَا وحُبْلَى وسَكْرَى، نظير قَفَا وعَصَا جَبَلٌ وجَمَلٌ، ونظير ألف التأنيث في حُبْلَى وسَكْرَى حَمْرَاءُ وفُقَهَاءُ؛ لأنَّ هذه الهمزةَ في حَمْرَاءَ وفُقَهَاءَ هي ألف التأنيث، والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منهما إلا تثنيةٌ أو جمعٌ فامتنع التثنيةُ والجمعُ من نظير يدل إعرابُه على مثل إعرابهما، كدلالة جمل وجبل وحمراء وفقهاء، على إعراب أمثالهن من المعتل، فَعَوَّضَ التثنيةَ والجمعَ من فَقْدِ النظيرِ الدالِّ على مثل إعرابهما تغييرُ الحروف فيهما[١]".

(١) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافيّ، الحسن بن عبد الله المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، ١٣٢/١.، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط. أولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

ينفي المبرِّدُ أن يكون الاسم المثنَّى والمجموعُ المنفيان بـ "لا" معها بمنزلة الاسم الواحد(١)؛ مستدلًا بعدم النظير؛ قائلًا:

" وليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها(٢) اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسم واحد(٣) "(٤).

هذا ما علل به المبرد إعرابَ المثنَّى وجمعَ المذكر السالم، ذكر ذلك ابن يعيش وعقَّبَ عليه مع تعقيبه عليه بأنَّه إشارة إلى عدم النظير؛ يقول:

" وتقول: (لا غلامَيْن لك)، و(لا ناصرِين لزيدٍ)، فالاسم المنفيّ مبنيٌّ مع (لا) بناءَ (خمسةَ عشرَ)، كما كان كذلك في قولك: (لا أبَ لك)، لأنّ الموضع موضعُ بناءٍ، لا مانعَ من ذلك. وتثبُت النونُ فيه كما تثبُت مع الألف واللام، وتثنيةِ ما لا ينصرف، نحوِ قولك: (هذان أحمران)، و(هذان المسلمان). والتنوينُ لا يثبت في واحدٍ من الموضعَيْن، وذلك لقُوّة النون مع الحركة. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وذهب أبو العبّاس المبّردُ إلى أنّهما معربان، وليسا مبنيَّيْن مع "لَا". قال: لأنّ الأسماء المثنّاة، والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، فلم

---

(١) ويجعَلُ ذلك من مزاعمِ الخَلِيلِ وسيبويْهِ !

(٢) انظر: المقتضب: محمد بن يزيد المبرد ٤/ ٣٦٦، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط. ثانية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، ١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م.

(٣) انظر السابق ٤/ ٣٦٦ وهذا ما علل به المبرد إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في باب "لا".

(٤) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ج٣٨٣/١، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. ثالثة، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

يجز ذلك، كما لم يوجَد، وَلا الموصولُ مع ما قبله بمنزلة اسم واحدٍ. وهذا إشارةٌ إلى عدمِ النظير، وإذا قام الدليلُ، فلا عِبْرَةَ بعدم النظير، أمّا إذا وجد، فلا شَكَّ أنّه يكون مُؤْنِسًا، وأمَّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا[1] ".

ألف التثنية والياء فيها، وواو الجمع وياؤُهُ من حروف الإعراب، فلو لزمت الأسماءُ المثناة والمجموعة وجهًا واحدًا لم يكن على إعرابها دليلٌ؛ فجُعِلَ التغاير بينها عوضًا من عدم النظيرتَقَدَّمَ مَعَنَا أَن الألفَ فِي التَّثْنِيَة، وَالوَاو فِي الجمع، وَاليَاء فِي التَّثْنِيَة وَالجمع من حُرُوف الإِعْرَاب عِنْد سِيبَوَيْهِ بِمَنْزِلَة الدَّال فِي زيد، وَالإِعْرَاب فِيهَا مُقَدّر، كَمَا يقدر فِي أَوَاخِر المَقْصُور، نَحْو: عَصا ورحى.

وَإِنَّمَا وَجب أَن تكون هَذِه الحُرُوفُ حُرُوفَ إِعْرَاب؛ لِأَن معنى الكَلِمَة إِنَّمَا يكمل بهَا، وَصَارَت آخر حرف فِي الِاسْم، وَقد بَينا أَن حكم الإِعْرَاب، إِنَّمَا يكون زِيَادَة على بِنَاء الِاسْم، فَلهَذَا وَجب أَن تكون حُرُوفَ الإِعْرَاب، وَإِنَّمَا امْتنع من الإِعْرَاب استثقالًا للحركات، فَحذف اسْتِخْفَافًا، وَقدر فِي النِّيَّة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا لَزِمت التَّثْنِيَة وَالجمع لقبا وَاحِدًا وَلم تَتَغَيَّر هَذَا التَّغْيِير، كَمَا أَن المَقْصُور لما قدر فِي آخِره لزم وَجها وَاحِدًا فَلم يتَغَيَّر؟

" فَالجَوَاب فِي ذَلِك: أَن التَّغْيِير إِنَّمَا لزم فِي التَّثْنِيَة وَالجمع، وَلم يلْزم فِي المَقْصُور، وَإِن اسْتَوَيَا فِيمَا ذكره السَّائِل؛ لِأَن المَقْصُور يسْتَدلّ على إعرابه بنظيره من الصَّحِيح وبنعته، فَصَارَ مَا فِي النَّعْت والنظير من عَلامَة الإِعْرَاب يُغني عَن تغير آخر المَقْصُور، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: هَذِه عَصا معوجة، بَان الرّفْع فِي (معوجة) وَكَذَلِكَ لَو وضعت فِي مَكَانهَا اسْما غير معتل، لبان الإِعْرَاب فِيهِ.

---

(١) شرح المفصل: لابن يعيش ١٠٢/١ ـ١٠٣، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط. أولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

وَأما التَّثْنِيَة وَالجمع فَلَا نعت لَهما إِلَّا بتثنية أَو جمع، وَلَا نَظِير لَهما إِلَّا كَذَلِك، فَلَو لَزِمت وَجها وَاحِدًا، لم يكن على إعرابها دَلِيل، فَجعل بغَيْرهَا عوضًا من عدم النظير[١]".

لا نظير لِمُضْمَرٍ على شرط التفسير عاملًا فيه فِعْلٌ مُحْتاجٌ إلى تفسير

قولُ القائلِ: إنَّ الكَافَ في نحو: (ضَرَبْتُكَ) منصوبةٌ بالفعل والفاعل جميعًا وقولُهُ: إنَّهُ مُتَّصِلٌ بهما كاتِّصَالِهِ بالعامل فيه، في نحو: (إنك قائم) ونظيره.

فإنه فاسد من أوجه:

أحدها: أنه قد صح أن الفعل والفاعل قد تنزَّلا منزلة الجزء الواحد؛ فالعمل إذًا إنَّما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءًا منه، كما صارت النونُ في نحو: (لتضربنَّ زيدًا) كالجزء منه حتَّى خُلِطَ بِهَا وَبُنِيَ مَعَها.

ومنها: أنَّ الفِعْلَ والفاعلَ إنَّما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنَّما تعمل في الظروف، " ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي[٢]:

إذَا هُوَ لَمْ يُخِفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء؛ ألا ترى أنَّ (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث[٣] وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون

(١) علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ص١٦٢ ـ١٦٣، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط. أولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٢) البيت من الوافر، في لسان العرب (ظلم).

(٣) قد يكون الضمير (هو) راجعًا إلى مُحَدَّثٍ عنه في الكلام السابق، وأُبْدِلَ منه (الرجل الظلوم), و(هو) فاعل لفعل يُفَسِّرُهُ (لم يخفني)؛ أي: أَمِنَ.

مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأنَّ ذلك المضمرَ لا دليل عليه ولا تفسيرَ له، وما كانت هذه سبيلُهُ لم يَجُزْ إضمارُهُ.

فإن قلت: فلم لا يكون قوله (لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم) تفسيرًا للفعل الرافع لـ (هو)، كقولك: إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا؛ فترفع زيدًا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له.

قيل: هذا فاسد من موضعين:

أحدهما: أنَّا لم نر هذا الضميرَ على شريطة التفسير عاملًا فيه فِعْلٌ مُحْتَاجٌ إلى تفسير. فإذا أدَّى هذا القولُ إلى ما لا نظير له، وجب رفضُهُ واطِّرَاحُ الذَّهَابِ إليه.

والآخر: أنَّ قولَكَ: (لم يخفني الرجل الظلوم) إنَّما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضميرَ الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملةُ، نحو قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]؛ فقولنا ﴿اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تفسير لـ ﴿هُوَ﴾...

فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب[١] ".

(١) الخصائص ١/١٣٦.

جَعْلُ تركيب (حبَّ) مع (ذا) اسمًا واحدًا حملًا على نظيرين من الأسماء، ولم يجُز حمله على الفعل لعدم النظير

غَلَبَتْ على (حبذا) الاسمية، وجُعِلَا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد؛ لأنَّ النُّحَاةَ وَجَدُوا فِي الأَسْمَاء اسْمَيْنِ جعلا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، " فَوَجَبَ أَن يحمل (حبذا) على حكم الاسمية، لوُجُود النظير فِي الأَسْمَاء، وَلم يجز حملهَا على الفِعْل لعدم النظير.

وَالوَجْه الثَّانِي: أَن الِاسْم أقوى من الفِعْل، فَلَو جعلا شَيْئا وَاحِدًا، وَجب أَن يغلب عَلَيْهِمَا حكم الاسمية، لقُوَّة الِاسْم وَضعف الفِعْل، فَإِذا وَجب هَذَا، جَازَ أَن تَقول: حبذا زيد، فتجعل (حبذا) اسْما مُبْتَدأ، وَزيد: خَبره، فاعرفه[١]".

تكثير المبتدآت تمرينًا للطلَّاب لا نظير له في كلام العرب

" لو وقع موقعَ الجملة اسمٌ مفرد لكان مرفوعًا، وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيرًا، فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله، فزيد مبتدأ أول، وهند مبتدأ ثان، والعمران مبتدأ ثالث، وهند وما بعدها خبر لها، والعمران وما بعدهما خبر لهما، وجميع ذلك خبر عن زيد، والراجع الهاء في قولك، من أجله، والراجع إلى هند "الهاء" في قولك: إليها والمنطلقان هما العمران، وهما الخبر عنها. وفيهما ضميرهما، فكلما سئلت عنه من هذا؟ فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز[٢]".

---

(١) علل النحو ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) الأصول في النحو ١/٦٤ـ٦٥.

يَجِبُ في (كان وأخواتها) أن يجريَ حُكْمُ ما بعدَها على حكم ما بعد الأفعال؛ إذْ لو أبطلنا عملَهَا لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقيَّة

يَثُورُ في هذا الموضعِ سؤالٌ تقليديٌّ فَحْوَاهُ لِمَ وَجب لهَذِهِ الأَفْعَال (النَّاقِصَة) أَن ترفع الأَسْمَاء وتنصب الأَخْبَار، وَلَيْسَت بِأَفْعَال مُؤثرَة، وَإِنَّمَا يخبر عَنهُ بهَا عَمَّا مضى، ويخبر عَمَّا يسْتَقْبل، وَلَا يخبر أَنه قد وَقع فعل على مفعول، نَحْو قَوْلك: كَانَ زيد قَائِمًا؟

" فَالجَوَاب فِي ذَلِك: أَن هَذِه الأَفْعَال لما كَانَت عبارَةً عَنِ الجُمَلِ، وَجب من حَيْثُ كَانَت أفعالًا أَن يجْرِي حكم مَا بعْدهَا كحكمه بعد الأَفْعَال، وَلَو أبطلنا عَملهَا لحصل بعْدهَا اسمان مرفوعان من غير عطف وَلَا تَثْنِيَة، وَهَذَا لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِير فِي الأَفْعَال الحَقِيقِيَّة، فَوَجَبَ أَن ترفعَ أحد الاسمين، ليَكُون المَرْفُوع كالفاعل، وتنصب الثَّانِي ليَكُون كالمفعول، فَلهَذَا وَجب أَن ترفع الْأَسْمَاء وتنصب الأَخْبَار[1]".

ضَابِطُ مَا يَمْنَعُ المُسَمَّى بوزنِ فِعْلٍ لا نظيرَ له في الأسماء مِنَ الصَّرفِ

فَإِذا سميت رجلًا بِفعل لَا نَظِير لَهُ فِي الأَسْمَاء لم ينْصَرف، نَحْو: دحرج، وَضرب، إِذا لم تُسَمِّ فَاعلَه، فَإِن سميته بِفعل على لفظ مَا سُمِّيَ فَاعلُه، وَله نَظِير فِي الأَسْمَاء انْصَرف، " وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن أصل الأَسْمَاء الصّرْف، وَإِنَّمَا تثقل الأَسْمَاء إِذا كَانَت على وزن يخْتَص بِالفِعْلِ، فتثقل لثقل الفِعْل، فَإِذا كَانَ المثل مُشْتَرَكًا للاسم وَالفِعْل، كَانَ حملُ الِاسْم على أَصله أولى من نَقله عَنهُ، إِذا لم

(١) علل النحو ٢٤٥.

يغلب عَلَيْهِ مَا يُوجب الثّقل، وَقد حُكيَ عَن عِيسَى بن عمر أَنه لَا يَصْرِفُ رَجُلًا سُمِّيَ بـ (ضرب) ، ويحتج بقول الشَّاعِر[١]:

أَنا ابْنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثنايا مَتى أَضَعِ العِمَامَةَ تعرفوني

فَحكى أَن الشَّاعِر لم يُنَوِّنْ، وَهُوَ على وزن (ضرب)، فَدلَّ على أَن (ضرب) لَا ينْصَرف [٢] ".

ضابِطُ مَا لا ينصرفُ معرفةً ولا نكِرَةً لأنَّه جَمْعٌ ولا نظيرَ لَهُ فِي الآحاد

" كل جمع فَإِنَّهُ جَار مجْرى الوَاحِد على بنائِهِ يمنعهُ من الصّرْف مَا يمنعهُ ويوجبه لَهُ مَا يُوجِبهُ لَهُ فَرِجَالٌ إِذَا ككتاب، وصِبْيَان إِذَا كسِرْحَان[٣]، وقُفْزَان[٤] إِذَا كقُرْطَان[٥]، وقتلى إِذَا كعطشى، وَكَذَلِكَ جَمِيعه إِلَّا مَا كَانَ من الجمع على مِثَال مفاعل أَو مفاعيل فَإِنَّهُ لَا ينْصَرف معرفَة وَلَا نكرَة، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جمع وَلَا نَظِير لَهُ فِي الآحَاد، فَكَأَنَّهُ جُمِعَ مرَّتَيْنِ تَقول قبضت دراهمَ ودنانيرَ، واشتريت دوابَ ومخادَّ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ دوابب ومخادد فَإِن كَانَت فِيهِ هَاء التَّأْنِيث عَاد إِلَى حكم الوَاحِد فَلم ينْصَرف معرفَة وَانْصَرف نكرَة وَذَلِكَ نَحْو صياقلة[٦] وملائكة وكيالجة[٧] وموازجة[٨] "[٩].

---

(١) لسُحَيْم بن وثيل، والبيت من الوافر، الكتاب ٢٠٧/٣، وشَرح المفصَّل ١٧٢/١، و٢٥٢/٢، ولسان العرب (ثنى).
(٢)علل النحو ٤٦٧ .
(٣) سِرْحَان: الذِّئْب.
(٤) جمع قفيز وهو مكيال.
(٥) قُرْطان: كالبرذعة لذوات الحافر.
(٦) جمع صيقل، وهو من يشحذ السيوف ويجلوها.
(٧) جمع كليجة، وهي مكيال يُكال به.
(٨) جمع موزج، وهو الخُفُّ، فارسي معرب.
(٩) اللمع في العربية ص١٥٨.

كَذَلك لم يصرفُوا من الجَمْعِ ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو (مساجد ومفاتيح)؛ فإنهما وما جرى مجراهما لا ينصرف، " مِنْ قِبَلِ أنه جمع، وأنه لا نظير له من الواحد، وقد علمت أن الجمع على ضربين: جمع له نظير من الواحد، وجمع لا نظير له من الواحد، فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو (مساجد) ونحوها، والجمع الذي له نظير من الواحد نحو (كلاب، وفلوس) ونظيرهما من الواحد (كتاب) و(سَدُوس) ، والجمع إذا كان له نظير من الواحد لا يعتد به ثقلا، فالجمع الذي لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف:

أحدهما أنه جمع، والآخر أنه لا نظير له من الواحد؛ لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد في اللفظ، فإذا رأيناه جمعا ورأيناه مخالفا للواحد، ومخالفة الواحد هو معنى ثان، صار كأنه جمع آخر، كأنه جمع مرّتين، منع الصرف لذلك[١]".

أَشْبَهَ (بقَّمُ) المُعَرَّبُ الفِعْلَ ولم يكن له نظير في الأسماء فإنْ حُقِّرَ لم يُصْرَف

"وَأَمَّا سَرَاوِيلُ فشيءٌ وَاحِدٌ، وهو أعجميٌّ أُعْرِبَ كَمَا أُعْرِبَ الآجرُّ، إلَّا أنَّ سراويلَ أَشْبَهَ من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة[٢]، كما أشبه (بقَّمُ)[٣]

(١) شرح كتاب سيبويه: ١/١٦٧-١٦٨.

(٢) قال محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون: السيرافي ما ملخصُهُ: وينبغي على مذهب الأخفش أن يُصرَفَ إذا لم يكن جمعًا، وقد رأينا شعرَ العرب يدل على مذهب سيبويه، ومن الناس من يجعلُهُ جمعًا لسروالة فيكون جمعًا لقطع الخِرَقِ، واعتمد هذا المذهبَ أبو العباس، والذي عندي أنَّ سروالة لغةٌ في سروالة، ولم يُرِد من قال: عليه من اللؤم سروالة أنَّ عليه قطعةً من خِرَقِ السراويل. انظر هامش الكتاب ٣/٢٢٩. وراجع الأصل (شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافيّ، الحسن بن عبد الله المرزبان (ت:٣٦٨هـ) ٣/٤٩٦، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط. أولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٣) البَقَّمُ: شَجر يُصْبغ بِهِ، دَخِيل معرَّب؛ قَالَ الأَعشى:

بكأسٍ وإبْرِيقٍ كأَنَّ شَرابَها، إذا صُبَّ فِي المِسْحاة، خالَطَ بَقَّمَا=

الفعلَ، ولم يكن له نظير في الأسماء. فإن حقَّرْتَهَا اسْمَ رَجُلٍ لَمْ تَصْرِفْهَا كَمَا لَا تَصْرِفُ عَنَاقَ اسْمَ رَجُلٍ[1] ".

بعض الأسماء لا يُنادى مُرَخَّمًا لعدم نظيره في الأسماء

فَـ " كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء، إذا لم يكن آخرُهُ الهاءَ؛ لأن أقل الأصول ثلاثة، فإنما يُرَخَّمُ من الأربعة وما زاد؛ لأن ما بقي في الأسماء على عِدتِهِ.

والفراء يرخم من ذلك ما كان محرَّكَ الثاني، نحو: قَدَم وعَضُد وكَتِف إذا سمي به رجلًا، وقال: إن من الأسماء ما يكون على حرفين، كـ: دَم ويَد ولم يجز أن تقول في بكر: يا بك أقبل؛ لأنه لا يكون اسمٌ على حرفين ثانيه ساكن إلا مبهمًا،

=الجَوْهَرِيُّ: البَقَّمُ صِبْغ مَعْرُوفٌ وَهُوَ العَنْدَمُ؛ قَالَ الْعَجَّاجُ:

بِطَعْنَةٍ نَجْـلاءَ فِيهَا أَلَمُـهْ
يَجِيشُ مَا بَيْنَ تَرَاقِيه دَمُهْ
كمِرْجَل الصَّبَّاغ جَاشَ بَقَّمُهْ

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: قلتُ لأَبي عليٍّ الفَسَوِيّ أَعربيّ هُوَ؟ فَقَالَ: معرَّب، قَالَ: وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمُ اسْمٌ عَلَى فَعَّل إِلَّا خَمْسَةٌ: خَضَّم بْنِ عَمرو بْنِ تَمِيمٍ وَبِالْفِعْلِ سمِّي، وبَقَّم لِهَذَا الصِّبْغ، وشَلَّم مَوْضِعٌ الشام، وَقِيلَ هُوَ بَيْت امَقْدِس وهُما أَعجميان، وبَذَّر اسْمُ مَاءٍ مِنْ مِيَاهِ العرَب، وعَثَّر مَوْضِعٌ؛ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَا سمِّيا بالفعْل، فثَبَت أَن فَعَّل لَيْسَ فِي أُصول أَسمائهم وَإِنَّمَا يخـتصُّ بالفِعْـل فَـإِذَا سـمَّيْت بِـهِ رَجُـلًا لَـمْ يَنصـرف فِـي المَعْرفـة لِلتَّعْرِيـفِ وَوَزْنِ الفِعْـل، وانْصَرَف فِي النَّكِرة؛ وَقَالَ غَيْرُهُ: إنما عَلِمْنا مِنْ بَقَّم أَنه دَخِيل معرَّب لأَنه لَيْسَ لِلْعَرَبِ بِنَاءٌ عَلَى حُكْم فَعَّل، قَالَ: فَلَوْ كَانَتْ بَقَّم عربيَّة لوُجِدَ لَهَا نَظِيرٌ إِلَّا مَا يُقَالُ بَذَّر وخَضَّم، هُمْ بَنو العَنْبر مِنْ عَمرو بْنِ تَمِيمٍ، وَحُكِيَ عَنِ الْفَرَّاءِ:

كُلُّ فَعَّل لا يَنصرف إِلَّا أَن يَكُونَ مُؤَنَّثًا . اللسان (بقم).

(١) الكتاب ٣/٢٢٩.

نحو: مَنْ وكَمْ، وليس من الأسماء اسمٌ نكرةٌ ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسمًا غالبًا إلا أنهم قد قالوا: يا صاح أقبل وهم يريدون: يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرفَ، والفراء إذا رخم: قمطر، حذف الطَّاء مع الراء؛ لأنها حرف ساكن، والنحويون على خلافه في حذف الطاء، وما أشبهها من السواكن الواقعة ثالثةً، ويجيز الفراء في حمار: يا حما أقبل، يصير مثل رضا، وفي سعيد: يا سعي يصير مثل عمي، ولا يجيز: يا ثمو في ثمود؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير[١]".

يُسْقِطُ الكوفيون الزوائد كلها في ترخيم المنادى ولو أفضر إلى حذف ثلاثة أحرف ولا نظير لهذا في كلام العرب

" والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين، ونعت المرخَّمِ عندي قبيح، كما قال الفراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلِمَ ما حُذِفَ منه وما يعني به.

فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر:

أضمرَ بن ضمرةَ ماذا ذكر تَ من صرمةٍ أخذتْ بالمرار[٢]

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٦٥.

(٢) الشاهد فيه حذف ياء النداء، والأصل: يا ضمر يا بن ضمرة. وضمرة: هو أبو بطن من العرب، وضمرة بن ضمرة أحد رجال العرب معروف وهو صاحب خطاب النعمان، وله حديث. وكان اسمه شق بن ضمرة فسماه النعمان ضمرة، والصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع. وهو لسبرة بن عمرو الأسدي الفقعسي. وانظر: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري ص٤٣٩، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، ط. أولى، دار الشروق١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، وجمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ٢/ ٣٦٦، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. أولى، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م. ورواه: من صرمة أخذت بالمغار، والاشتقاق في اللغة: ابن دريد ص١٧، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط. أولى، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م، ومعاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) ٢/ ٤١٦، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط. أولى، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

أراد: يا ضمر يا بْنَ ضمرة. والكوفيون يجيزون: يا جرجر في جرة، وفي حولايا يا حول، فيحذفون الزوائد كلها، وهذا إخلال بالاسم. يسقطون فيه ثلاثة أحرف فيها حرف متحرك ولا نظير لهذا في كلام العرب(١)".

لا يركَّبُ الأحَدُ مع العشرين في باب العدد تركيب خمسة عشر فيُجعلان اسْمًا واحدًا لعدم النظير

" فَإِن قَالَ قَائِل فَهَلَّا بُنِيَ الأَحَدُ مَعَ العشْرين وَمَا بعد الأَحَد من الأَعْدَاد كَمَا فُعِلَ ذَلِك بِخَمْسَة عشر وَنَحْوه فيجعلان اسْمًا وَاحِدًا كَمَا كَانَ ذَلِك فِي كل عدد قبله قيل لَهُ لم يكن لهَذَا نَظِير فِيمَا فرط من الأَسْمَاء كحضرموت وبعلبك لَا تَجِد اسْمَيْنِ جعلا اسْما وَاحِدًا مِمَّا أَحدهمَا إعرابه كإعراب مُسلمين (٢)".

إِضَافَة العدَد وَاخْتِلَاف النَّحْوِيين فِيهِ)

هناك من يَقُولُ: أخذت الثَّلَاثَة الدَّرَاهِم يَا فَتى، وَأخذت الخَمْسَة عشر الدِّرْهَم، وَبَعْضُهم يَقُول: أخذت الخَمْسَةَ العشْرَ الدِّرْهَم، وَأخذت العشْرين الدِّرْهَم الَّتِي تعرف وَهَذَا كُله خطأ فَاحش.

" وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلالُ بالرِّوَايةِ، لَا أَنه يُصيب لَهُ فِي قِيَاس العَرَبيَّة نظيرًا، وَمِمَّا يبطل هَذَا القَوْلَ أَن الرِّوَايَة عَن العَرَب الفصحاء خِلَافه، فرواية بِرِوَايَة.

وَالقِيَاس حَاكم بَعْدُ أَنه لَا يُضَاف مَا فِيهِ الألف وَاللَّام من غير الأَسْمَاء المشتقة من الأَفْعَال؛ لَا يجوز أَن تَقول: جَاءَنِي الغُلَام زَيْد؛ لِأَنَّ الغُلَامَ مُعَرَّفُ بِالإِضَافَة.

وَكَذَلِكَ لَا تَقول: هَذَا الدَّار عبد الله، وَلَا أخذتُ الثَّوْبَ زيد، وَقد اجْتمع النحويون على أَنَّ هَذَا لَا يجوز، واجماعهم حجَّة على من خَالفه مِنْهُم.

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٢) المقتضب ٢/١٦٧-١٦٨.

فعلى هَذَا تَقول هَذِه ثَلَاثَة أَثوَاب، كَمَا تَقول: هَذَا صَاحبُ ثوبٍ، فَإِن أردْت التَّعْرِيف قلت: هَذِه ثَلَاثَة الأثواب، كَمَا تَقول: هَذَا صَاحب الأثواب؛ لِأَن المُضَاف إِنَّمَا يعرفهُ مَا يُضَاف إِلَيْهِ، فيستحيل: هَذِه الثَّلَاثَة الأثواب، كَمَا يَسْتَحِيل: هَذَا الصاحب الأثواب وَهَذَا محَال فِي كل وَجه [١]".

استعمال (ذا) بمنزلة (الذي) وليست هي مع التغيير كما ادُّعِيَ سيبويه وذلك لعدم النظير

يرى سيبويه أنَّ (ذَا) تجري بمنزلة (الذي) وحدها وتجري مع (مَا) بمنزلة اسم واحد، فأما إجراؤهم (ذَا) بمنزلة (الذي) فهو قولهم: مَاذَا رَأَيْتَ؟ فَيَقُولُ: متاعٌ حَسَنٌ[٢] ، وقال لبيد:

ألا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ[٣]

---

(١) السابق ٢/١٧٥-١٧٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤١٧.

(٣) من شواهد سيبويه٢/٤١٧، على رفع "نحب" وما بعده، وهو مردود على "ما" في قوله: ماذا، فدل ذلك على أن "ذا" في معنى الذي، وما بعده من صلته. والنحب: النذر، يقول: ألا تسألان مجتهدًا في أمر الدنيا وتتبعها، فكأنما أوجب على نفسه ذلك نذرًا يجري إلى قضائه وهو منه في ضلال.
وانظر: شرح السيرافي ٣/ ١٨٣, وابن يعيش ٢/ ٣٨٧, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ص٣٩٥، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط. سادسة، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م، وشرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت ٩٠٥هـ) ١/١٦٤، ط. أولى، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، وخزانة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمرالبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ٢/٢٥٢، تحقيق: وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. رابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، واللسان "نحب", , و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ١/١٤٥، ط. أولى، =

وأمَّا إجراؤهم إيَّاهُ مع (مَا) بمنزلة اسْمٍ وَاحِدٍ، فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فتقولُ: خيرًا، كأنك قلت: مَا رأيتَ؟ ومثل ذلكَ قولهم: ماذا تَرى؟ فتقول: خيرًا، وقال الله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل:٣٠]، كأنه قال: ما أنزلَ ربكم؟ قالوا: خيرًا، أي: أَنزل خيرًا.

فَلَوْ كَانَ (ذَا) لغوًا لَمَا قالت العربُ: عمَّاذا تسألُ؟ ولَقالوا: عَمَّ ذَا تسألُ؟ ولكنهم جعلوا: (مَا وذَا) اسمًا واحدًا، كما جَعلوا: (مَا وإنَّ) حرفًا واحدًا حين قالوا: (إنَّما)(١).

ويُقِرُّ ابْنُ السَّرَّاجِ سيبويهِ على استعمالِ (ذا) بمنزِلَةِ (الذي)، " فأما أنْ تكون (الذي) هي (ذَا) فبعيدٌ جدًّا، ألا ترى أنَّهم حين استعملوا (ذَا) بمنزلة (الذي) استعملوها بلفظها ولم يغيروها، والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادَّعَوْهُ والله أعلم، ولا يعرف له نظير في كلامهم(٢) ".

إلغاء (إنَّ) في (إلَّا) في أسلوب الاستثناء، ورَفْعُ المستثنى بعدها خَطَأٌ وليس له نظير

اللام الواقعةُ ثانيةً في حروف المعاني مشددة في قولهم (إلَّا) في الاستثناء، وذلك أن (إلَّا) إذا كان ما قبلها من الكلام موجبًا كان ما بعدها منصوبًا منفيا عنه ما أثبت لما قبلها، وإذا كان ما قبلها منفيا جاز فيما بعدها البدلُ مما قبلها، والنصبُ على أصل الاستثناء، هذا مذهب البصريين ولا يجوزون غيره.

=دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، والديوان: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت ٤١هـ) ص٨٤، ط. أولى، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) الأصول في النحو ٢٦٣/٢ ـ ٢٦٤.

ويرى سيبويه أَنَّ (إلَّا) في الاستثناء بمنزلة (دِفْلَى)، فإن سميت بها لم تصرف المسمى به في معرفة ولا نكرة؛ يعني أن (إلَّا) كلمة واحدة مؤنثة فالألف التي في آخرها ألف التأنيث بمنزلة الألف التي في (دِفْلَى) فلذلك لم تصرف المسمى بها.

" وأمَّا الفرَّاء فعنده أنَّ اللَّام في (إلَّا) في الاستثناء أول الكلمة وموقعها موقع فاء الفعل وهي عنده أعني (إلَّا) مركَّبةٌ من حرفين مِنْ (إنَّ ولَا).

فإذا نصب بها فقال: جاء القومُ إلَّا زيدًا؛ فالنَّاصِبُ عنده (إنَّ) و(لا) مُلْغَاةٌ؛ كأنه قال: قام القومُ إنَّ زيدًا لَا؛ أي لم يقم.

فقيل له: فأين الخبر؟ فقال: اكْتُفِيَ بالخلاف من الخبر، وذلك أنَّ ما بعد (إلَّا) مُخَالِفٌ أبدًا لما قبلها.

وإذا رفع بها، فقال: قام القوم إلَّا زَيْدٌ؛ فالرافع عنده (لا) و(إنَّ) ملغاةٌ؛ كأنه قال: قام القومُ لا زَيْدٌ، وهذا تحكُّمٌ منه.

والإلغاءُ (إنَّ) وقَدْ بُدِئَ بِهَا مالا يُعْقَلُ في كلام العرب ولا يعرف له نظير؛ وذلك أنَّ العرب قد أجمعوا على أن المُلْغَى لا يُبْتَدَأُ به[1]، ولا يجوز أن تقول: ظننت زيد

(١) قال ابن عقيل (في الكلام على ظَنَّ وأخواتها): يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطًا، نحو: زيد ظننت قائم، أو آخرًا، نحو: زيد قائم ظننت، وإذا توسطت فقيل الإعمال والإلغاء سيان، وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: ظننت زيد قائم، بل يجب الإعمال فتقول: ظننت زيدًا قائمًا فإن جاء في لسان العرب ما يُوهم إلغاءَها متقدِّمةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشَّأنِ، كقولِهِ:

أرجو وآمُلُ أن تدنو مودَّتَها وما إخَالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ

فالتقدير: ما إخاله لدينا منك تنويل؛ فالهاءُ ضمير الشأن، وهي المفعولُ الأوَّلُ، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثَّاني، وحينئذٍ فلا إلغاء، أو على تقدير لام الابتداء كقولِهِ:=

منطلق على إلغاء الظَّنِّ، وقد بدأتَ بِهِ، وكذلك موقع (إنَّ) في (إلَّا) إنْ كَانَتْ كَمَا زَعَمَ مُرَكَّبَةً من حرفين فإلغاؤها غيرُ جائز، والرفعُ بها خطأ لتقدُّمِ (إنَّ) وإجماعِ العرب والنحويين على إجازة: ما قام القوم إلا زيد، وقولِ الله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٦٦] فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء[(١)]".

امتناع مجامعة الألف واللَّام للإضافة لعدم النظير

وذلك لأنَّ كليهما للتعريف (مع الاختلاف بين تعريفيْهِما) ومحال اجتماع تعريفيْنِ مختلفين على اسمٍ واحِدٍ

والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أن الألف واللَّام يُعَرِّفَانِ الاسمَ بالعَهْدِ، والإضافةَ تُعَرِّفُ الاسمَ بالمِلْكِ والاستحقاقِ، ومحالٌ جَمْعُ تعريفيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى اسْمٍ وَاحِدٍ، وليس في العربية شيءٌ يُجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة إلَّا قولَهم: هَذَا الحَسَنُ الوَجْهِ، والفَارِهُ العَبْدِ، والكَثِيرُ المَالِ، وما يجري هذا المجرى، وإنَّمَا جَازَ هاهنا الجَمْعُ بينهما لزوال العلة التي من أجلها امتنع الجمعُ بينهما، وذلك أنَّ الإضافةَ في هذا الباب لم تُعَرِّفِ المُضَافَ؛ لأنَّها إضافةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ، وتقديرُها الانفصالُ.

=كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَار مِنْ خُلُقِي أنِّي وَجَدتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء. وذهب الكوفيون، وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيرُهُ إلى جواز إلغاء المُتَقَدِّمِ، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتيْنِ. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٧/٢ ـ٥٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط. العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(١) اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) ٣٨-٣٩، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط. ثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

" وشرحُ ذلك أنك إذا قلتَ: هذا غُلَامٌ وثَوْبٌ ودَارٌ، فهو نكرة، وإذا أضفتَه إلى مَعْرِفَةٍ تَعَرَّفَ به كقولك: هذا ثوبُ زَيْدٍ وغُلَامُ عَمْرٍو، وأنت إذا قلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، فَحَسَنٌ نَكِرَةٌ، ولَمْ يَتَعَرَّفْ بِإِضَافَتِكَ إِيَّاهُ إلى الوَجْهِ؛ لأنَّ الحُسْنَ في الحَقِيقَةِ للوجه، ثُمَّ نُقِلَ إلى الرَّجُلِ، فلذلك جاز إدخالُ الألفِ واللَّامِ عَلَيْهِ للتعريف؛ إِذْ كَانَ غيرَ مُتَعَرِّفٍ بالإضافة فقِيلَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ، والكثيرِ المَالِ، وما أَشْبَهَ ذلك ولا نظير له في العربية[١] ".

**

(١) اللامات ٥١.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الاستدلالُ الصَّرْفِيُّ التَّطْبِيقِيُّ بِعَدَمِ النَّظِير

ضَابِطٌ للنظير وعدمه في بعض أبنية المضاعف لجمع التكسير

وَضَعَ سيبويه ضابطًا صَرفِيًّا للنظير وعدمه لبعض أبنية المضاعف لجمع التكسير قائلًا: " فإن بُنِيَ المُضَاعَفُ عَلَى فِعَالٍ أو فُعُولٍ أو فِعْلَانٍ أو فُعْلان فهو القياس على ما ذكرنا، كما جاء المضاعفُ في باب فَعْلٍ على قياس غير المضاعف. فكلُّ شيءٍ دخل المضاعفَ مما دخل الأول فهو له نظير[١] ".

قال أبو سعيد: " ذهب سيبويه إلى أنَّ (فُعُولًا) قد يكون فيه الواحد، ثُمَّ أتى بـ (الأُتِيّ) و(السُّدُوس)، و(الأُتِيّ) هو السيل، والأصل (أَتَوِيّ) وقلبنا الواوَ ياءً، ثُمَّ قال: " ولو لم يكن له نظير في الواحد لكان أيضًا يُجْمَعُ على أقربِ الأبنية إليه[٢]".

ضَوَابطُ لعَدَمِ النظيرِ في الأبنية الصرفية

ما يكون مَفْعَلَةٌ لازمة لها الهاءُ والفتحةُ

لا نظير لـ (مَفْعَلَة) فِيمَا جاوز ثلاثة أحرُفٍ: " وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مسبعةٌ، ومأسدةٌ، ومذأبةٌ. وليس في كل شيءٍ يقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تَكَلَّمْ به.

ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بناتِ الثلاثة لخفتها.

---

(١) الكتاب ٥٧٢/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٥٧/٤.

ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدةٌ لقلت: مُثَعْلَبَةٌ؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظيرَ المُفْعَلِ منه بمنزلة المفعول، وقالوا: أرضٌ مُثَعْلَبَةٌ ومُعَقْرَبَةٌ، ومن قال ثُعَالَةٌ قال: مُثْعَلَةٌ، ومَحْيَاةٌ ومَفْعَاةٌ: فيها أَفَاعٍ وحَيَّاتٌ، ومَقْثَأَةٌ: فيها القِثَّاءُ[١] ".

ما ليس له نظير في الرُّباعيِّ

ويُقَرِّرُ سيبويه ما ليس له نظير في الرباعيّ قائلًا: " وأمَّا احْمَرَرْتُ واشْهَابَبْتُ فليس لهما نظيرٌ في باب الأربعة. ألا ترى أنه ليس في الكلام احْرَجَمْتُ ولا احْرَاجَمْتُ فيكون ملحقًا بهذه الزيادة، فلما كانتا كذلك أُجْرِيتَا مجرى ما لم يلحق بناءً ببناء غيره، مما عينُه ولامُه من موضع واحد؛ لأنه تضعيفٌ وفيه من الاستثقال مثل ما في ذلك، ولم يكن له نظيرٌ في الأربعة على ما ذكرت لك فيُحْتَمَلُ التضعيف لِيُسَلِّموا زنةَ ما ألحقوه به ".

ما ليس له نظير في الخماسيّ

وكذلك يُقَرِّرُ في الخماسيِّ قائلًا: " وإذا ضُوعِفَ آخِرُ بنات الأربعة في الفعل صار على مثال افْعَلَلْتُ وأُجْرِيَ في الإدغام مجرى احْمَرَرْتُ. وكذلك اطْمَأْنَنْتُ واطْمَأَنَّ، واقْشَعْرَرْتُ واقَشَعَرَّ؛ لأنه ليس في بنات الخمسة مثل اسْفَرْجَلَ ولا فِعْل البتة، فيكون هذا ملحقًا بتلك الزنة كما كان اقْعَنْسَسَ مُلْحَقًا باحْرَنْجَمَ، وتَجَلْبَبَ مُلْحَقًا بتَدَحْرَجَ. فكما لم يكن لاحْمَرَّ واشْهَابَّ نظيرٌ في الأربعة فأُدْغِمَ، كذلك أدغم هذا إذ لم يكن له نظير في الخمسة[٢]".

---

(١) الكتاب ٤/٩٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٦.

نفي نظير الشيء من بابه في المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، لكن من غيره فَيُجْرى مجراه: فَـ " تقول في افْعَالَلْتُ ارْدَادَدتُ، وتجريه مجرى اشْهَابَبْتُ، وتكون الأولى بمنزلة الهاء(١).

وتقول في مثل عَثَوْثَلٍ(٢): رَدَوْدَدٌ؛ لأنَّه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَلٍ(٣)".

فإذا قلت افْعَوْعَلْتُ وافْعَوْعَلَ كما قلت اغْدَوْدَنَ قلتَ: ارْدَوَدَّ يَرْدَوِدُّ مثل: يَسْبَطِرُّ(٤)، وارْدَوْدَدْتُ تجريه في الإدغام مجرى احْمَرَرْتُ لأنه لا نظير له في الأربعة، نحو: احْرَوْجَمْتُ(٥) واحْرَوْجَمَ(٦)".

الزيادة على ذوات الخمسة على تقدير انفصال الزائد عن الكلمة التي لا نظير لها

فقد أجروا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة، " ألا تراهم قالوا في ترخيم "عثمان: يا عُثْمَ" كما قالوا في ترخيم "طلحة: يا طَلْحَ" فلما كانت الألف والنون عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة، اجترءوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة في هذا الحرف الذي لا نظير له، وكذلك ما جاء نحو "مَعْيُورَاء" وبابه؛ لأنهم أجروا الألف والهمزة مجرى الحرف الواحد لما لم يفترقا، فأشبها الهاء(٧)".

---

(١) السابق ٤/٤٣٠.

(٢) العَثَوْثَلُ: الكثير اللَّحْمِ الرِّخْوُ . اللسان (عثل).

(٣) الكتاب٤/٤٢٨.

(٤) يَسْبَطِرُّ: يُسْرِعُ ويمْتَدُّ.

(٥) رددتُ الإبلَ فارتَدَّ بعضُها على بعضٍ إذا رجعت واجتمعت. اللسان (حرجم).

(٦) الكتاب ٤/٤٢٨.

(٧) المنصف ١/٥٢.

ضابط لتقلب الصيغ الصرفية خِفَّةً واستثقالًا وما ليس له نظير من بابه لكن في غيره

تَتْرُكُ العربُ من المعتَلِّ مَا لا نظيرَ لَهُ من بابه وإن كان نظيرهُ من غيرِهِ: فَـ " قَدْ يَدَعُونَ البناءَ من الشيءِ قد يتكلمون بمثلِهِ لما ذكرت لك[١]؛ وذلك نحو: رِشاءٍ، لا يُكَسَّرُ على فُعُلٍ. ومن ثم تركوا من المعتل ما جاء نظيره في غيره.

وقد يجيء الاسم على ما قد اطُّرِحَ من الفِعْلِ وقد بينا ذلك، وما يجيء من المعتلِّ على غيرِ أَصْلِهِ وما يجيء على أصله بِعِلَلِهِ. فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل[٢]".

ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة

وما قِيسَ من المعتَلِّ الذي لا يتكلمون به، ولم يجئْ في كلامِهم إلا نظيرُه من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريفَ والفعل

يذكر سيبويه أن لا نظير لـ (فِعُل) في الكلام لا في الأسماء والصفات ولا غيرها بقوله: " أمَّا ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون فَعْلًا، ويكون في الأسماء والصفات؛ فالأسماءُ مثل: صَقْرٍ، وفَهْدٍ، وكَلْبٍ، والصفة نحو: صَعْبٍ، وضَخْمٍ، وخَدْلٍ... ثُمَّ قال:

ويكون فِعِلًا في الاسم، نحو: إبِلٍ. وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيرَه[٣].

---

(١) كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٠-٤٣١.

(٣) كذا. وقد ذكر ابن خالويه في "ليس من كلام العرب" ص١٣ ثمانية أسماء: إبِل، واطِل، وحِبرأي: صفرة، ولعِبَ الصبيان جِلِع، وخِلِب، وَوِتِد عن أبي عمرو. ولا أفعل ذلك أَبَدَ الإبِد حكاه ابنُ دريد، والبِلِص: طائر. ومن الصفات: امرأةٌ بِلِز: ضخمة، ورجُلٌ خِطِب ونِكِح. وقال: " لَم يَحْكِ سيبويه إلَّا حَرفًا واحدًا: إبِل وحدَه؛ لأنَّه بلا خلاف، والبقيَّةُ مختلَفٌ فيهنَّ". عبد السلام هارون هامش الكتاب ٤/٢٤٤.

واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلَّا في الفِعْل، وليس في الكلام فِعُل[١] ".

ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل

ولا نعلم في بنات الأربعة على مثال فَعَوْلُلٍ ولا فُعَوْلِلٍ، ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره....

ويكون على مثال فَعَوْلُلان، وهو قليل قالوا: عَبَوْثُرانٌ[٢]، وهو اسم.

ويكون على مثال: فَعَوْلَلَى. قالوا: حَبَوْكَرَى[٣]، وهو اسم.

وتلحق رابعةً فيكون الحرف على مثال فَعَلْوَل، وهو قليل في الكلام قالوا: كَنَهْوَرٌ[٤] وهو صفة، وبَلَهْوَرٌ[٥] وهو صفة.

ويكون على مثال فُعْلَوِيل في الأسماء، وهو قليل؛ قالوا: قَنْدَوِيلٌ[٦]، وهَنْدَوِيلٌ[٧]. ولم يجئْ صفة، ولا نعلم لهما نظيرًا من بنات الثلاثة[٨].

وكذلك كُدت تكاد اعتلَّت من فَعُل يَفْعَل، وهي نظيرة مِتَّ في أنها شاذة. ولم يجيئا على ما كَثُرَ واطَّرد من فَعُلَ وفَعِلَ[٩].

---

(١) الكتاب ٢٤٢/٤ و٢٤٤.
(٢) وَعَبَيْثَران: وَهُوَ نَبْتٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ مِنْ نَبَاتِ الْبَادِيَةِ. اللسان (عبثر).
(٣) حَبَوْكَرى: الداهية. اللسان (حبكر).
(٤) كَنَهْوَرٌ: هو قِطَعٌ مِنَ السَّحَابِ أَمثالُ الْجِبَالِ، والسحاب المتراكب والثخين والمتراكم. اللسان (كنهر).
(٥) بَلَهْوَرٌ: كُلُّ عَظِيمٍ مِنْ مُلُوكِ الْهِنْدِ: بَلَهْوَرٌ؛ مَثَّلَ بِهِ سِيبَوَيْهِ وَفَسَّرَهُ السِّيرَافِيُّ. اللسان (بلهر).
(٦) قَنْدَوِيلٌ: حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ، وَهِيَ الضَّخْمَةُ الرأْس. اللسان (قندل).
(٧) هَنْدَوِيلٌ: الضَّخْمُ، مثَّل بِهِ سِيبَوَيْهِ وَفَسَّرَهُ السِّيرَافِيُّ. التَّهْذِيبُ: أَبو عَمْرٍو: الهَنْدَوِيل الضَّعِيفُ الَّذِي فِيهِ اسْتِرْخَاءٌ ونُوكٌ. اللسان (هندل).
(٨) الكتاب ٢٩٠/٤ و٢٩١.
(٩) السابق ٣٤٣/٤.

الرَّدُّ عَلى يُونُسَ بنِ حبيبٍ وآخَرِينَ صيغةَ اضربانْ واضربنانْ في توكيد الفعل بالنون

نقول في فعل أمر جمع النِّسْوَة وفي مضارعه المقرون بلام الأمر لهنَّ: اضْرِبْنَ زَيْدًا، وَلِيَضْرِبْنَ زيدًا، بنون خفيفة " ويكون بمنزلته إذا لم تُرِدِ الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولك: اضْرِبْنَانِّ؛ لأنَّها ليست باسم كألف اضْرِبَا، وإنمَّا جئت بها كراهية النونات، فلمَّا أَمِنْتَ النُّونَ لم تحتج إليها فتركتَها كما أثبتَّ نون الاثنين في الرفع إذا أمنتَ النون، وذلك لأنَّها لم تكن لتثبت مع نون الجميع كراهيةَ التقائهما، ولا بعد الألف، كما لم تَثْبُت في الاثنين، فلمَّا استغنوْا عنها تركوها.

وأمَّا يُونُسُ وناسٌ من النحويين فيقولون: (اضربَانْ زيدًا واضربنانْ زيدًا)، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم[١] ".

لا يدخل المعنى في النظير فيُعْدَمُ النظيرُ في المعنى دون اللَّفظ

فَإِن قَالَ قَائِل: فَإِذا قُلْت: مَا أحسن زيدًا فَكَانَ بِمَنْزِلَة شَيْء حَسَّنَ زيدًا، فَكيف دخله معنى التَّعَجُّب وَلَيْسَ ذَلِك فِي قَوْلك شَيْء أحسن زيدًا؟

قيل لَهُ: قد يدْخل المَعْنى فِي اللَّفْظ وَلَا يدْخل فِي نَظِيره، فَمن ذَلِك قَوْلهم: علم الله لَأَفْعَلَنَّ؛ لَفظه لفظ (رَزَقَ اللهُ) وَمَعْنَاهُ القسم، وَمن ذَلِك قَوْلهم: غفر الله لزيد؛ لَفظه لفظ الخَبَر وَمَعْنَاهُ الدُّعَاء[٢].

من الجَمْعِ أشياءُ لم يجِئْ مثلُها إلَّا بغَيْرِ اطِّرَاد، وجاء منه ما ليس له نظير

وقع في العربية جموع لم يجئْ مِثْلُها إلَّا بِغَيْرِ اطِّرَادٍ، مِثْلُ: (سَفْرٍ)، " وقد جَاءَ منهُ ما ليسَ لَهُ نظيرٌ، نحو: (عِدَى)، وأَنتَ إذا جعلتَ (سِنِينَ) فَعِيلًا جَعلتَ النونَ

(١) السابق ٥٢٧/٣.

(٢) المقتضب ١٧٥/٤.

بدلًا، والبدلُ لا يقاس ولا يطردُ، ومخالفةُ الجمعِ للواحدِ قد كثَر فإنْ تحملْهُ علَى ما لا بدلَ فيهِ أَولى وليسَ يجوزُ أَنْ تقولَ: إنَّ الياءَ في سنينَ: أَصليَّةٌ وقَد وجدتها زائدةً في هَذا البناءِ بعينهِ لمّا قلتَ: (فِعْلينَ) و(فِعْلُونَ): يعني أَنكَ تقولُ: سِنينَ يَا هَذا وسنونَ(١)".

النُّونُ التي هي ضميرُ رَفْعٍ مُتَّصِلٌ (مبنِيٌّ على حركة) توجِبُ إسكانَ الحرف الأخير من الفعل كراهيةَ توالي أربعة متحركات لوازم، ولأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وليس في كلام العرب نظيرُ هذا التوالي المكروه

نُونُ النِّسْوَةِ التي هي ضمير رفْعٍ مُتَّصِل إذا دخلت على الفِعْل أوجبت بناءَه على السّكُون، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَنَّهُ اسْمٌ، " وَمن شَرط الأَسْمَاء المُضْمرَات أَن تبنى على حَرَكَة؛ لِأَنَّهَا على حرف وَاحِد، وكرهوا أَن يبنُوها على السّكُون؛ فَيكونَ إجحافًا بهَا، فَإِذا أدخلناها على الفِعْل المَاضِي، نَحْو قَوْلك: الهنداتُ ضَرَبْنَ، وَجب إسكانُ حرف من الفِعْل؛ كَرَاهِيَةَ أَن يجْتَمع فِي كلمة وَاحِدَة أَربعُ متحركاتٍ مُتَوَالِيَات لَوَازِم؛ لِأَنَّ الفِعْلَ وَالفَاعِلَ كالشيء الوَاحِد؛ إِذْ كَانَ لَا يَسْتَغْنِي أَحدهمَا عَن الآخر، وَلَيْسَ فِي كَلَامهم نَظِير هَذَا، وَقد بَيناهُ قبل هَذَا، فَلم يكن بُد من إسكان حرف من جملَة هَذِه الكَلِمَة(٢)".

الزيادة في وَزْنِ قَلَنْسُوَة ليست للإلحاقِ لأنَّه ليس له نظيرٌ يُمْكِنُ إلحَاقُهُ بِهِ

وَإِن كَانَ الِاسْمُ الذِي على خَمْسَة أحرف فِيهِ زائدتان متساويتان – أَعنِي فِي اللَّحاق – فَأَنت مُخَيّر فِي حذف إِحْدَاهمَا، وَإِنَّمَا كنت بِالخِيَارِ لتناوبهما، فَلَا بُدَّ مِنْ حذفِ إِحْدَاهمَا، فَلذَلِك لم يجب الحَذفُ لإحداهما بِعَيْنِه دون الآخر.

(١) الأصول في النحو ٣/٣٢٨ ـ ٣٣٠.
(٢) علل النحو ٢٠٣.

" وَأَمَّا مَا كَانَ زِيَادَتاه مختلفتين: كَقَلَنْسُوَة، وَذَلِكَ أَن النُّون وَالوَاو فِيهَا زائدتان لغير الإِلْحَاق، لِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ فِي الْأُصُول، أَعنِي لوزن قلنسوة، فَلذَلِك لم تكن زيادتهما للإلحاق، فَإِذا صغرته فحذفت النُّون، قلت: قليسية، قلبت الوَاو يَاءً، لانكسار مَا قبلهَا، وَإِنَّمَا انقلبت الوَاو، وَهِي متحركة، وَالقلبُ إِنَّمَا يجب فِي الوَاو إِذا سكنت وانكسر مَا قبلهَا؛ لِأَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ فِي التَّقْدِيرِ مُنْفَصِلَةٌ مِمَّا قبلهَا، فَجُعِلَتِ الوَاوُ طرفًا مُفْرَدَةً، لتقدير الِانْفِصَال، وَإِذا كَانَت طرفًا مُفْرَدَة، كَانَت سَاكِنَةً فِي الوَقْف، فَلذَلِك قُلِبَتْ يَاءً بِتَقْدِير السّكُون فِيهَا فِي الأَصْل[١]".

مَنْعُ لَفْظِ الحيوَانِ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الظَّاهِرِ لعَدَمِ نَظِيرِ ما عينُهُ يَاءٌ ولَامُهُ واوٌ

فَمَثَلًا لَفْظُ الحيوان " فَمَنَعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّا لَا نَعْرِفُ فِي الكَلَامِ ما عينُهُ يَاءٌ ولَامُهُ واوٌ فلا بد أن تكون الواوُ بدلًا من ياء لضرب من الاتساع مع استثقال التضعيف في الياء[٢]".

" فإن قلت: فهلا حملت الحيوان على ظاهره وإن لم يكن له نظير كما حملت سيدًا على ظاهره وإن لم تعرف تركيب "س ي د " قيل: ما عينُه يَاءٌ كُثُرٌ وما عينُهُ يَاءٌ ولَامُهُ واوٌ مفقود أصلًا من الكلام. فلهذا أثبتنا سيدًا ونفينا (ظاهر أمر) الحيوان[٣]".

ما يَشْتَرِكُ فِيهِ اللُّغَاتُ ويَبْعُدُ أن يكون في الأصل لِلُغَةٍ وَاحِدةٍ ثُمَّ نُقِلَ إلى جَمِيعِها؛ لأنه لا يُعْرَفُ لَهُ نَظِير

لفْظُ التَّنُّور (فَعُّول أو فَعْنُول) اشترك فيه جميع اللغات من العرب وغيرهم؛ لأنه جنس، ولو كان أعجميًا لا غير لجاز تمثيله "لكونه جنسًا ولاحقًا" بالعربي، فكيف

(١) علل النحو ٤٧٧ ـ٤٧٨.

(٢) الخصائص ١/٢٥٥.

(٣) السابق ١/٢٥٥ـ٢٥٦.

وهو أيضًا عربي؛ لكونه في لغة العرب غير منقول إليها، وإنما هو وفاق وقع ولو كان منقولًا إلى اللغة العربية من غيرها لوجب أن يكون أيضًا وفاقًا بين جميع اللغات غيرها، " ويبعد في نفسي أن يكون في الأصل للغةٍ واحدة، ثم نقل إلى جميع اللغات؛ لأنا لا نعرف له في ذلك نظيرًا. وقد يجوز أيضًا أن يكون وفاقًا وقع بين لغتين أو ثلاث أو نحو ذلك، ثم انتشر بالنقل في جميعها[١]".

تكرار الفاء في كلمة واحدة في كلام العرب لا يُعْرَفُ لها نظير

"والفَاءُ لم تُكَرَّرْ فِي كَلَامِ العَرَبِ إلا في حرف واحد، وهو "مَرْمَرِيسٌ" وهي الداهية والشدة، قال الراجز[٢]:

دَاهِيَةٍ حَدْبَاءَ مَرْمَرِيسِ

ومَرْمَرِيت: في معناه، فمثاله من الفعل "فَعْفَعيل"؛ لأنه من المراسة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة[٣]".

" وذكر (أبو الفتح) تكرير العين واللام، ولم يذكر تكرير الفاء في "مَرْمَرِيس"؛ لأنه حرف شاذ لا نظير له، فأضرب عن ذكره لقلته[٤]".

وهكذا كان يفعل سيبويه إذا تحجّر شيئا من اللغة وخرج عنه الحرف أو الحرفان لم يستثن بما خرج عن الجمهور لقلته، لا لأنه لم يقع إليه. ألا تراه قال: إن مثال "فَيْعُل" لم يأت في الكلام، وقد قال الأعشى[٥]:

---

(١) السابق ٣/٢٨٧-٢٨٨.

(٢) لم أقف على قائله. الداهية: الأمر المنكر العظيم. حالة حدباء: لا يطمئن لها صاحبها كأن لها حدبة. داهية مرمريس: شديدة. وهو من مشطور الرَّجَز.

(٣) المنصف شرح كتاب التصريف للمازنيّ ١/١٢-١٣.

(٤) السابق ١/١٦١.

(٥) الديوان ص٥٣، تحقيق وشرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، مصر، بدون. وفي اللسان (صلب) و(أبل). والبيت من المتقارب.

وما أَيْبُـلِيّ علـــى هيكل بناه وصلب فيه وصارا

فقوله: "أيبلي" هو فَيْعُلِيّ. قال أبو علي: واشتقاقه من أَبَل بالمكان: إذا أقام به، وأبلت الإبل بالرطب عن الماء أي: أقامت عليه واجتزأت به عن الماء، فكأن هذا الراهب اجتزأ بما في هيكله وأقام عليه، ولم يتعده إلى غيره.

قال: وإنما لم يذكر سيبويه هذا الحرف لشذوذه وخروجه عن الجمهور، فكذلك أبو عثمان لم يذكر "مَرْمَرِيسًا"؛ لأنه لا نظير له، على أنه أيضًا لم يقل: إنَّ الفَاءَ لَمْ تضعف[1]".

**

(١) المنصف ١٦٣/١.

الخَـاتِمَة

تَضَمَّنَ البَحْثُ النَّتَائجَ التَّالِية:

١. تَحْقِيق مفهوم عدم النظير على وجهه فيما أرى.

٢. الاستمداد للاستدلال يكون من الاستقراءِ والاستنباطِ، مع العمليات العقلية، والبناءِ الفكريِّ المعرفيِّ للنُّحَاةِ، وجميعُ ذلك بَنَاتُ بيئتهم اللغويَّةِ.

٣. الاستدلال من اللُّغَةِ مأخوذٌ، لأنَّه حصيلة دراسة العلاقات النحويَّة، والمباحث الصرفية، والإحاطة العلميَّة بالنظَام النحويّ لِلُّغَةِ العربيَّةِ، وكلاهما الجانبُ المُضمرُ من القانونِ المتحكِّمِ في النظامِ المُتَكَشِّفِ بالملاحظةِ والاستنباط؛ وما يكون رَهْنًا بالاستعمالِ اللُّغَوِيِّ؛ صادرًا عنه؛ ممَثِّلًا لأحكامِهِ.

٤. الوقوف على وجود النظائر والأشباه أو تغليب الظن بعدمها يستدعي النَّظَرَ في العلاقاتِ، والأحكام الجزئيَّة المتعلِّقَةِ بعناصرِ النِّظَامِ التَّركيبيِّ النحويِّ، والأحكام الصرفية، وفاعلية عمليات التحليلِ، والتعليلِ، والتفسيرِ، والتوجيهِ، حتى تتحقق عملية الاستدلال بالنظير أو عدمه.

٥. من أدلة النحو عدم النظير، ومعنى الاستدلال به: نفي ثُبُوت حُكْمٍ نَحْويٍّ بِقياسٍ، لعدم وجود دليل الإثبات؛ فهو إذًا دَلِيلٌ عَدَمِيٌّ.

٦. أرى أنَّ القَوْلَ بِعَدَم النَّظير يكونُ بغلبة الظَّنِّ من قِبَلِ العَالِمِ في ضَوْءِ استقرائِهِ هو الذي يبقى ناقِصًا، وإلَّا تكلَّف عِلْم الغَيبِ، أو ادَّعى الاستقراءَ التَّام ! وكلاهما لا سبيل إلى القول به.

٧. أنَّ عدمَ النَّظير دليلُ نَفْيٍ، فليْسَ في مُستوى أدِلَّة إثْبات اللغَةِ الأصُول؛ لذلك لَمْ يَسْتقِلَّ بِذِكْرِهِ بابٌ بَيْنَها.

٨. عَدَمُ النظير دليلٌ عدميٌّ يلزمُ النَّافي، ولا يقطع به إلا العالِمُ المحيطُ علمًا باللغة وأنظمتها وتصفُّحِها في ظلِّ جُهود الاستقراء النَّاقص للغة.

٩. لم يذكر ابنُ الأنباري عدمَ النظير (يعني في الإغراب ولُمَعِ الأدِلَّة) غير أنَّه يُدْرِجُهُ في كلامه في قضايا متعددة، وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم.

١٠. ضَوابِطُ تَحَقُّقِهِ، ومنهجيَّةُ الاستدلال به تظهر في مَبْحَثَي الاستدلال النحوي والاستدلال الصرفي التطبيقييْن لَهُ.

**

ثَبتُ المراجِعِ والمصادر

ـ الاستقراء النَّاقص وأثره في النَّحْوِ العربيّ: د. محمد بن عبد العزيز العُمَيْرِيني، ط أولى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندريَّة ـ مصر، ٢٠١١م.
ـ الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط. أولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ ـ١٩٨٥م.
ـ الاشتقاق في اللغة: ابن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط. أولى، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
ـ الإصباح في شرح الاقتراح: د. محمود فجال، ط. أولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٩م.
ـ الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. ثالثة، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدينالسيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
ـ أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط. أولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط. أولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. أولى، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. رابعة.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، تحقيق وشرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، مصر، بدون.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، ط. أولى، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ديوان لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت ٤١هـ)، ط. أولى، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- رسالة الحدود: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبي الحسن الرمانيالمعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر– عمان.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، ط. أولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط. العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط. أولى، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت ٩٠٥هـ) ، ط. أولى، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافيّ، الحسن بن عبد الله المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط. أولى، ١٤٢٩هـ ـ٢٠٠٨م.

ـ شرح المفصل: لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط. أولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

ـ علل النحو: لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط. أولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

ـ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. ثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

ـ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ـ اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط. ثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- لسان العرب: لابن منظور الإفريقيِّ (نظر)، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشَّاذليّ، وسيِّد رمضان أحمد، طبعة دار المعارف، بمصر.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. أولى، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ط. ثانية، دار صادر، بيروت،١٩٩٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط. سادسة، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتضب: محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط. ثانية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، ط. أولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، ط. أولى، دار الشروق١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

* * *